

السيد الامين العام:

٥- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

دولة رئيس المجلس:

ترفع الجلسة وشكراً لكم جميعاً.

" انتهت الجلسة "

امين عام مجلس الاعيان

زيد الزريقات

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي.



سلطة الجبهة الشعبية

مجلس الاعيان

محضر الجلسة الثانيه عشره

من الدوره العاديه الرابعه لمجلس الامه الثاني عشر المنعقد في الساعه العاشره والنصف من صباح
يوم الثلاثاء الواقع في ٩/ ذو القعده/ ١٤١٧ هجريه الموافق ١٨/ ٣/ ١٩٩٧ ميلاديه.

الجلد (٣٤)

العدد (١٢)

رقم الصفحه

جدول الاعمال

١- تلاوة محضر الجلسة السابقه.

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات :-

أ - دولة السيد زيد الرفاعي.

ب- معالي السيد احمد الطراونه.

ج- معالي المشير حابس المجالي.

د - معالي السيد مروان الحمود.

هـ- معالي السيده ليلى شرف.

و - سعادة الدكتور داود حنانيا.

ز - سعادة السيد عبد المجيد شومان.

٣- تلاوة الكتب الوارده :-

أ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٥٠٢) تاريخ ١٦/ ٣/ ١٩٩٧،

والمتمضمن موافقة مجلس النواب على :-

مشروع القانون المعدل لقانون سلطة القليم عقبه لسنة ١٩٩٧، كما ورد من
الحكومه.

تحتفظ من الاصل

- ب- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٥٠٣) تاريخ ١٦/٣/١٩٩٧، والمتضمن موافقة مجلس النواب على :-
مشروع قانون إلغاء قانون بنك الاسكان لسنة ١٩٩٧، كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه.
- ج- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٥٠٤) تاريخ ١٦/٣/١٩٩٧، والمتضمن موافقة مجلس النواب على :-
مشروع القانون المعدل لقانون العمل لسنة ١٩٩٧، كما ورد من الحكومة. يحال الى اللجنة القانونية
- د - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٥٠٧) تاريخ ١٦/٣/١٩٩٧، والمتضمن موافقة مجلس النواب على :-
مشروع قانون التعاون لسنة ١٩٩٧، كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه.
- ٤- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

- في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٨/٣/١٩٩٧ ميلادي، عقد مجلس الاعيان جلسته الثانية عشرة من الدوره العاديه الرابعه برئاسة دولة الاستاذ احمد اللوزي وحضور امين عام مجلس الاعيان السيد زيد الزريقات.
- وتغيب باجازه من الاعضاء الساده : لا احد. وتغيب بمعذره من الاعضاء الساده :
- ١- دولة السيد زيد الرفاعي.
 - ٢- معالي السيد احمد الطراونه.
 - ٣- معالي المشير حابس المجالي.
 - ٤- معالي السيد مروان الحمود.
 - ٥- معالي السيد ليلي شرف.
 - ٦- سعادة الدكتور داود حنايا
 - ٧- سعادة السيد عبد المجيد شومان.
- وحضر من الحكومة :-
١. دولة السيد عبد الكريم الكباريتي: رئيس الوزراء ووزير الخارجيه ووزير الدفاع
 ٢. معالي الدكتور عبد الله السور: وزير التعليم العالي.
 ٣. معالي الدكتور عوض خليفات: وزير الداخليه.
 ٤. معالي المهندس عبد الهادي المجالي: وزير الاشغال العامه والاسكان.
 ٥. معالي السيد عبد الكريم الدغمي: وزير العدل.
٦. معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
 ٧. معالي المهندس علي ابو الراغب: وزير الصناعه والتجاره.
 ٨. معالي الدكتور عبد الرزاق طبيشات: وزير الشؤون البلديه والقرويه والبيئة.
 ٩. معالي الدكتورة ريم خلفت: وزير التخطيط.
 ١٠. معالي الدكتور هاشم الدباس: وزير الطاقه والثروه المعدنيه.
 ١١. معالي السيد محمد الذويب: وزير دوله للشؤون البرلمانيه.
 ١٢. معالي السرح هشام التل: وزير دوله لشؤون رئاسة الوزراء.
 ١٣. معالي المهندس منير صوير: وزير التميمين.
 ١٤. معالي الدكتور عبد الحافظ الشخايبه: وزير العمل.
 ١٥. معالي السيد مفتاح الرحيمي: وزير دوله.
 ١٦. معالي الدكتور احمد القضاء: وزير الثقافه.
 ١٧. معالي الدكتور مصطفى شنيكات: وزير الزراعه.
 ١٨. معالي السيد محمد عوده لجادات: وزير دوله.
 ١٩. معالي السيد مروان عوض: وزير الماليه.
 ٢٠. معالي الدكتور مروان المعشر: وزير الاعلام.

مكتبة
الأصل

دولة رئيس المجلس



بسم الله الرحمن الرحيم
النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة.

جدول الاعمال

السيد الامين العام

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة.

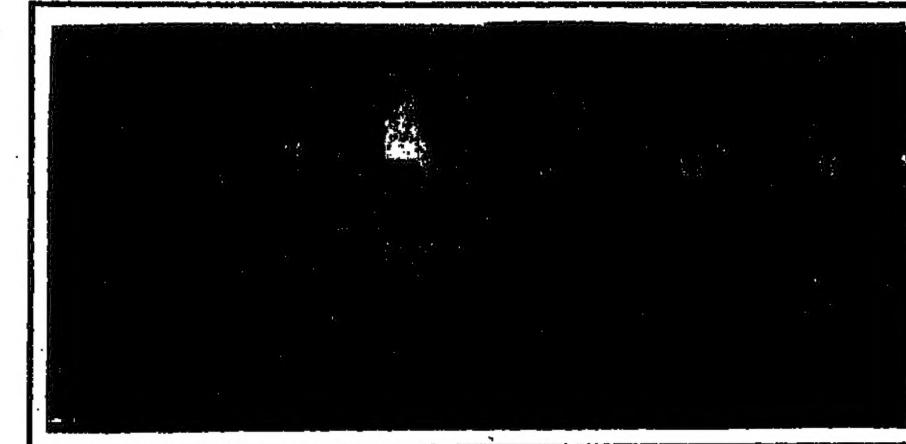
دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء السيد
الامين العام من التلاوة؟

الجميع

موافقون.

السيد الامين العام



هل يوافق المجلس الكريم على معذرة اصحاب
الدولة والمعالين والسعادة؟

الجميع

موافقون.

السيد الامين العام

٢- تلاوة الكتب الواردة:-

١- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم
(٥٠٢) تاريخ ١٦/٣/١٩٩٧، والمتضمن موافقة
مجلس النواب على:-

مشروع القانون المعدل لقانون سلطة اقليم العقبة
لسنة ١٩٩٧، كما ورد من الحكومة.

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات:-

طلب معذرة مقدم من اصحاب الدولة والمعالين
والسعادة السادة:

أ- دولة السيد زيد الرفاعي.

ب- معالي السيد احمد الطراونة.

ج- معالي المشير حابس المجالي.

د- معالي السيد مروان الحمود.

هـ- معالي السيدة ليلى شرف.

و- سعادة الدكتور داود حنايا.

ز- سعادة السيد عبد المجيد شومان.

دولة رئيس المجلس

المادة ٣ :

تحدد حدود الاقليم بقرار من مجلس الوزراء بناء
على تنسيب المجلس وله بالطريقة ذاتها تعديل
هذه الحدود باضافة مناطق اليه او اخراجها منه
كلما دعت الحاجة لذلك، وتنتشر قرارات مجلس
الوزراء في أي حاله من هذه الحالات في
الجريدة الرسمية.

امين عام مجلس النواب رئيس مجلس النواب
د. محمد المصالحه م. سعد هائل السرور

دولة رئيس المجلس

معروض على المجلس الكريم مشروع قانون
سلطة اقليم العقبة لسنة ١٩٩٧ وقد قبله مجلس
النواب كما جاء من الحكومة. لا ادري الى أي
مدى الحكومة تعتبر هذا الموضوع له اولوية في
الاجاز لان هذه اخر جلسته لمجلس الاعيان من
الدوره العادية الاخيره من دورات مجلس الامه
معالي وزير التعليم العالي،

معالي وزير التعليم العالي

دولة الرئيس الحقيقيه ان المواطنين والحكومة
ومجلس النواب ولا اتيك بان اجاز هذا القانون
يشاركني الرغبه في الاسراع بانجاز هذا القانون
وهو موضع اجماع والهدف منه ان يعطي
الحكومة كل حكمة جريه إعادة النظر في حدود
الاقليم دون ذكرها بدقه في القانون فتترك مرته
ومفتوحه وشكرا.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ جودت السبول

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم م ق/٢٩/٥٠٢

التاريخ ١٦/٣/١٩٩٧

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته الثانيه
والعشرين من الدوره العادية الرابعه المنعقدة
صباح يوم الاحد الموافق ١٦/٣/١٩٩٧ الموافقه
على (مشروع القانون المعدل لقانون سلطة اقليم
العقبه لسنة ١٩٩٧) كما ورد من الحكومة.
ابعث لدولتكم اربعين نسخه من مشروع القانون
المذكور للتكرم بعرضه على مجلسكم الكريم
لاجراء المقتضى.

واقبلوا فائق الاحترام

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٧

قانون معدل لقانون سلطة اقليم العقبة

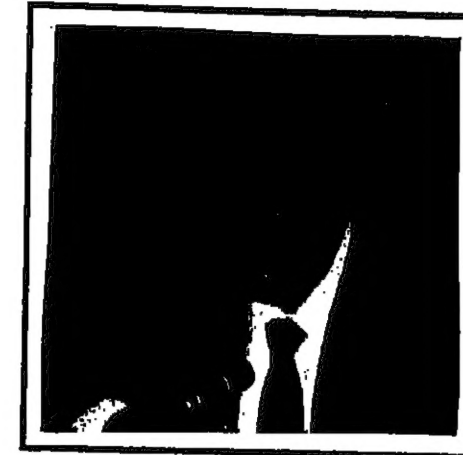
كما اقره مجلس النواب

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل
لقانون سلطة اقليم العقبة لسنة ١٩٩٧). ويقرأ مع
القانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٧ المشار اليه فيما
يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يلغى نص المادة (٣) من القانون
الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

مكتبة السبول

السيد جودت السبول



شكراً دولة الرئيس، نحن نتفق مع معالي وزير التعليم العالي في ان هذا المشروع المعروض الان على درجه من الاهميه تستوجب ان ينجز في وقت معقول. لكن الكلام حول ان مجلس الاعيان يبادر الى سلق مشاريع القوانين والى انتهائها في الجلسات دون إحالتها الى اللجان رغم الاتفاق على انه لم يبادر الى ذلك لولا الضرورات التي اباحت وفرضت عليه ان يأخذ بهذا الاستثناء. انا لا اعتقد ان هذا المشروع على درجه من الاستعجال يقتضي ان ينظر فيه دون ان يحال الى اللجنة القانونية لدراسته واتخاذ القرار الذي تراه مناسباً لكن الامر في النهاية والخال تتركه للمجلس المقرر ليقرر ما يراه مناسباً وشكراً.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي.

السيد ذوقان الهنداوي



انا اولاً؛ اثني على ما تفضل به معالي الاستاذ جودت لانه ليس للقانون كما ورد في الاسباب الموجبه ما يشير او ما يوحي له صفة الاستعجال الكبيره.

ثانياً؛ اضيف الى ما قاله معالي الاستاذ جودت بان هنالك قانون حالي معمول به بالنسبه لسلطة اقليم العقبة وهو قانون مستبدل ولم تظهر عليه أي انتقادات او ملاحظات كبيره حتى نأخذ الامر موضع الاستعجال.

ثالثاً؛ انا الحقيقه لي مداخله ومداخلة قد تكون مطوله على هذا القانون وهي بعكس ما تفضل به معالي وزير التعليم العالي من حيث اعطاء الحكومة الحرية في التعامل مع حدود سلطة اقليم العقبة فاذا اقر المجلس الكريم وجوب النظر في هذا القانون في هذه الجلسة ارجو ان يسمح لي في اعطاء مداخلتي وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور معن ابو نوار.

الدكتور معن ابو نوار

نقل الحدود لاي اقليم او أي محافظه او أي متصرفية لواء او ناحيه، شأن مهم من الناحيه التشريعيه من الناحيه الاقتصاديه من الناحيه الاداريه كما هو مهم جداً من ناحية الانتخابات ولا بد ان الحكومه عندما تقدمت بهذا المشروع تقدمت به وهي تنظر الى المستقبل القريب وان لا لما تقدمت به وتركته الى ظروف مستقبليه، قرأت وسمعت من مشاريع مهمه جداً في العقبة وحياتنا الاقتصاديه تعتمد على مثل هذه المشاريع، ويبدو اننا احياناً نقبل مشاريع وقوانين مهمه جداً، احياناً لا نقبلها ونؤجلها. واذا قيل في مجلس الاعيان بانه يسلك او يطبخ القوانين فسيقال هنا في المستقبل في اننا مزاجيون في قبول القوانين او رفضها.

انا اعتقد بان الحكومه هي المسؤوله الاولى عن تقديم القانون بصوره مستعجله وقد ذكر معالي وزير التعليم العالي بان هذا القانون له حاجه للاستعجال فارجو من اخي معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي ان يقبل مني ان اسأل معالي وزير التعليم العالي فيما اذا كان هنالك اسباب اخرى جديده يمكن ان يضيفها الى ما تفضل به علناً نستطيع ان نغير راينا وان نقبل على هذا القانون وان نوافق عليه وأن نقدمه لاهلنا في العقبة ليشجع الاستثمار والعمل والرخاء والحياء الاقتصادي والتثنيه فيها وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس

شكراً، اذا الان هذا القانون اذا اعتبرنا الامر عادي وليس له صفة الاستعجال سيحال الى اللجنه، واللجان الان ليس لديها الوقت لتدرس وتستدعي وتناقش فالتضيه ايضاً ما تزال امام المجلس الكريم للتصرف بوفق ما يراه المجلس. معالي الاستاذ مقرر اللجنه القانونيه طاهر حكمت.

السيد طاهر حكمت

سيدي بالرغم من صفة الاستعجال التي اسبغت بشكل متأخر على هذا القانون الا انني اعتقد ان هناك اراء متعدده حول فحوى القانون هذا. ولذلك اعتقد انه من الانسب ان يحال الى اللجنه القانونيه لدراسته وشكراً.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ عبد الله النصور وزير التعليم العالي.

معالي وزير التعليم العالي

سيدي حين طلبت المداخله قبل قليل انما طلبها مني دولة الرئيس لان دولة الرئيس هو الذي سألني فيما اذا كانت الحكومه تجبذ النظر به اليوم ام لا، ولم اطلب الكلمه طالبا صفة الاستعجال لان صفة الاستعجال منصوص عليها في النظام الداخلي ويصوت على قبول صفة الاستعجال وانا على وعي واضح لاسلوب العمل في هذا المجلس.

انما دولة رئيس مجلس الاعيان طلب مني رأي الحكومه في هذا، ومن احاطتي بهذا الموضوع

هكذا منه الأول

هذا الموضوع كان يحدد كان القانون يحدد حدود اقليم العقبة بحدود مذكورة في القانون بينكم فالاحداثيات الشرقية والجنوبية موجودة، التغيير هو في اعطاء مجلس الوزراء الحق في توسيع حدود هذا الاقليم وتضييقها وفق مقتضى الحاجة فلا يوجد تغيير جوهري اللهم الا اضافة صفة المرونة على القانون. فان كان المجلس الكريم يرى ان يحيلها على لجنته فهذا حق ولا مانع في هذا ولا يوجد أي غضاضة. ولكن ان نظر في القانون وانجزه فربما يساعد على انجاز توسيع المناطق الحرة واعادة النظر بها وحسن استعمال الاراضي هناك فالامر متروك لكم ونحن نقبل ماترون وشكراً.

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور جواد العناني

الدكتور جواد العناني

اعتقد بان المطروح علينا هو تعديل مناده واحده في القانون وان هذه المادة في الدرجة الاساسية تتحدث عن اعطاء مجلس الوزراء حق تعديل وازافة وحذف واختصار اقليم العقبة لاسباب لا بد وان تكون مبرره في حينها. لكنني في الواقع لا امانع من بحثه الان من ناحيه شخصيه ولكن اريد ان اسأل سؤالا، اليوم او امس اطلعنا في الصحف على رد محكمة التمييز قرار ضم مثلاً منطقة في الفحيص او ملحاص الى عمان الكبرى. الان هل هذا القانون مدروس بابعاده اريد ان ننتفع من احد المعالي ما يفسر لنا ان ما هو مبررات هذا القانون لماذا اخذ هل هناك حادثه معينه او سبب معين دفع الى اتخاذ مثل

هذا القرار او انه فقط لاعطاء الحكومه مرونة اكثر في منطقة تنمويه مهمه جدا؟ ربما يكون هناك اسباب تفسر لنا لاني في الواقع اريد ان اسمع. ما هي الاسباب التي جعلت هذا التقرير هنا مطلوباً؟ ولعلنا في تلك اللحظه لا نرى غضاضة في بحثه كمجلس اعيان اذا اقر المجلس الكريم بذلك.

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور رجائي المعشر

الدكتور رجائي المعشر



دولة الرئيس نحن في الجلسه الاخيره لمجلس الاعيان في الدوره الحاليه وهناك اربع قوانين معروضه علينا قد تتطلب منا اتخاذ قرار في حول كل واحد منها اذا كان هناك ضروره لتحويلها الى لجنة او دراستها في هذا اللقاء، وانا اعتقد انه اذا نظرنا في الاسباب الموجه لكل قانون نقرر اذا كان هناك ضروره نبحث هذا القانون ام لا.

الاسباب الموجهه المقدمه مع قانون تنظيم العقبة يقول: اولاً طلب معالجة مشكله تواجه عدد من

المواطنين في منطقه العقبه، في مواطنين يواجهوا مشكله متعلقه في التنظيم يعتبروا انفسهم خارج التنظيم او على حدوده وهم في حاجه لان يدخلوا في هذه المنطقه.

ثانياً: سلطة الاقليم تريد ان تضع خطه متكامله للتنظيم في تلك المنطقه.

فعلى هذا الاساس وجدوا ان القيود المفروضه في ماده السابقيه من حيث تحديد الاقليم بخطوط عرض وطول الى آخره تكون عائق امام معالجة مشاكل المواطنين وعائق امام وضع تنظيم جديد. فتركوا لمجلس الوزراء هذا القرار. في رايي ان الاسباب الموجهه حل مشكله عند مواطنين وضع تنظيم متكامل يكون افضل ان نتعامل معه في هذه الجلسه مما يتأخر سنه كامله لخروجه وتبقى المشكله قائمه على رأس المواطن.

فمن هذا المنطلق انا اقترح ان نبحثها.

الناحيه الثانيه ان هذا القانون من ماده واحده فاذا عندنا اراء مختلفه حوله نستطيع مناقشتها في الجلسه الحاليه ونخرج بقرار نهائي حولها فارجو ان يتم بحثه في هذا الاجتماع اولا لاهميته من ناحيه معالجة مشكله مواطنين، وثانياً لنصر القانون لكونه ماده واحده وشكراً.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ هشام التل

معالي وزير دوله لشؤون رئاسة الوزراء

اريد ان اخالف الاخوه الكرام ان مجلس اقليم العقبة كانت الحدود موجوده في قانونه واجهت الحكومه عدة مشاكل لغايات الضم الى هذا

الاقليم او تقلص مساحة هذا الاقليم ذلك نتيجة ان ماده (١٣) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنيه تجيز انشاء مجالس اقليم بقرار من مجلس الوزراء وكافي الساده الاعيان ان يذكروا هذه ماده التي على اثرها شكل مجلس اقليم البتراء واعلنت الحكومه باستمرار رغبته بانشاء المجالس الاقليميه والسند لها، ماده (١٣) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنيه عندما اصبح الطلب لغايات الضم لسلطة الاقليم او تقلص بعض المناطق لتلتحق بمنطقة اقليم البتراء نتيجة الخطه التنمويه القائمه وجد من المناسب ليس في كل مره ان نعدل القانون لنخرج احداثيات وقلنا اسوة في ماده (١٣) من قانون تنظيم المدن والقرى يتم ذلك بقرار من مجلس الوزراء والتوجه الان لدى الدوله هي انشاء مجالس الاقاليم ولا بد الساده الاعيان سمعوا من الحكومه مراراً وتكراراً ان هناك توجه لخلق اربع مجالس اقليم تنمويه لكن خصوصيه اقليم البتراء عندما انشئ وضعت الحدود بقانون. باقي الاقاليم وهي لها نفس الصلاحيه ونفس السلطة وقد يكون اكثر حسب ماده (١٣) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنيه يستطيع مجلس الوزراء ان يخلوها صلاحيات اكثر مما هو وارد في سلطة الاقليم. لذلك لغايه التنسيق بين هذه المنطقه ولغايه التنسيق بين الاقاليم والانسجام مع ماده (١٣) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنيه وجدلياً ان يعطى الصلاحيه لمجلس الوزراء ليرخص في الجيود ويحصل الانسجام التنموي والانسجام التنظيمي

هكذا في الاصل

بين الاقاليم التي تشكل حول سلطة اقليم العقبة. والحقيقة الموضوع متعلق بقطع اراضي ومواطنين أصبحت الان وضعا بين اقليم البتراء وبين اقليم العقبة، يعني في التشريع قدم وراء اكتساب الوقت وخاصة ضمن الخطط السياحية التي تقام الان في المنطقة الجنوبية وهذه الاسباب الخلفية. اتمنى ان نشرع في مناقشة هذه المادة التي لها تأصيل تشريعي اصلاً في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس

معادة السيد محمد عودة القرعان.

السيد محمد عودة القرعان

اثنى على اقتراح الدكتور رجائي المعشر وارجو التصويت عليه.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ جودت السبول

السيد جودت السبول

يا سيدي ابتداء الحكومة لم تطلب اعطاء هذا المشروع صفة الاستعجال، ثم ان معالي الاستاذ هشام اللؤلؤ قال والفاض حول الاسباب التي تشكل اسباباً موجهة تستدعي النظر فيه بصفة الاستعجال. لماذا لم تضمن في الاسباب الموجهة هذه التي اثار اليها الاستاذ هشام اللؤلؤ، ثم الدليل على وجود وجهة نظر اخرى حول مشروع القانون ان معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي اشار بان لجهة وجهة نظر اخرى يريد ان يوصلها عند النظر في مشروع هذا القانون، وعلى كل انا ملتزم بموقف معين من هذا المشروع.

انما اردت من باب الامانة ان ادلي بدلوي كما قلت في مقدمة كلامي والان نفسه ان المجلس هو سيد قراره وسيد نفسه فليقرر ما يراه مناسباً وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس

شكراً، معالي الدكتور معن ابو نوار.

الدكتور معن ابو نوار

سيدي الرئيس ارجو ان نوقف النقاش في هذا الموضوع وان نصوت على اقتراح معالي الدكتور رجائي المعشر وما اثنى عليه الاستاذ محمد القرعان وشكراً.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي.

السيد ذوقان الهنداوي

كنت اود ان ارجي مداخلتي الى حين قرار المجلس الكريم في هل سينظر في مشروع القانون هذا في هذه الجلسة. ولكن معالي الدكتور رجائي المعشر بنى اقتراحه في وجوب استعجال النظر في هذا القانون على ما ورد كاسباب موجهة في مشروع القانون. وانا مداخلتي تصب حول هذه النقطة بالذات حول الاسباب الموجهة واخلص منها الى ان لا ينظر في هذا القانون بالشكل الذي قدمت به.

لو سمحوا لي الان لانه يبدو انه سيصوت على اقتراح الدكتور رجائي الذي بناء على اساس الاسباب الموجهة، فاذا سمحوا لي ان ابدي وجهة نظري حول هذا النقطة بالذات وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت

سيدي جزء كبير من مستقبل هذا النقاش متوقف على حجم الملاحظات التي سيتقدم بها معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي حول القانون. انا اثنى على ان يقرأ معالي ذوقان الهنداوي ملاحظاته حول هذا الموضوع وذلك قبل ان نخوض في عملية التصويت حول هذه النقطة.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي اذا استرغيت ان تبدي وجهة نظرك قد تعيننا على القرار الذي سيتخذه المجلس الكريم.

السيد ذوقان الهنداوي

دولة الرئيس، الزملاء الكرام.

اقليم العقبة الذي يخضع لسيطرة سلطته حالياً هو اقليم واضح في حدوده وقد رسمها القانون القائم المعمول به حالياً بشفايفه وواقعته اعتمدت احداثياتها الحدود الدولية مع الدول المجاورة من جهة وخطوط الطول والعرض شمالاً وشرقاً من جهة ثانية كأساس لها كأساس لتحديد هذه الحدود. ثانياً: تجري عملية تنمية اقليم العقبة وتحسينه بمساحته الحالية بشكل جيد جداً وذلك بفضل كفاءة الادارة التي تقوم على سلطة الاقليم من جهة ويفضل استقرار ووضوح وشفايفه حدوده ورقعته الحالية من جهة اخرى. ومع ذلك فما يزال مجال العمل فيه كبيراً وواسعاً من حيث التحسين والرقى به من خدماته نظراً لمساحته الواسعة.

ثالثاً: جاء مشروع القانون الذي بين ايدينا ليغني حدوداً واضحة. الواقع الغامض كلها ليس مثلاً قال معظم الزملاء الوزراء انه ترك الحدود واعطى مجلس الوزراء صلاحية الاضافة او التقليل منها، الحقيقة الغامضة كلها المادة (٣)، جاء مشروع القانون الذي بين ايدينا ليغني حدوداً واضحة رسمها القانون الحالي لتحل محلها حدوداً جديدة يرسمها وينسب بها مجلس سلطة الاقليم طبعاً ينسب بها لمجلس الوزراء الذي يتخذ قرار برسمها وينسب بها مجلس سلطة الاقليم اقليم العقبة فتكون بذلك خاضعة للتبديل والتغيير والذبذبة بين حين وآخر تبعاً لتغيير اعضاء مجلس السلطة وما يرونه في حين مختلفاً عما يرونه في حين الاخر.

رابعاً: ان الاسباب الموجهة لمشروع القانون الذي بين ايدينا تقرر بان الداعي لهذا التشريع هو ادخال مناطق سلطة اقليم العقبة تخضع حالياً للمحافظة أي لوزارة الداخلية ومناطق اخرى تقع ضمن حدود سلطة وادي الاردن. اذا كان الامر كذلك فهل يجوز بين الحين والاخر ان نخرج هذه المناطق التي تخضع لوزير الداخلية من جهة بعضها يعني ورئيس سلطة وادي الاردن بعضها الاخر ونخضعها لسلطة اقليم العقبة لرغبة وتنسيق من طرف واحد من الطرفين الواحد الا بعد وهو سلطة ميناء العقبة وبقرده منه يعزل عنه الشريكين الاخرين صاحبني العلاقة الحقيقية وهما وزير الداخلية ورئيس سلطة وادي الاردن الذي يستدعي مشروع القانون موضوع

هكذا من الأصل

البحث منهما بأن يتنازل بموجبه عن الاشراف على اراض ومواطنين لصالح طرف ثالث دون ان يؤخذ رايهما وهما الاوعى والاكثر درايه ومعرفة في شعاب مكه ومصالحة اهلهما بحكم مسؤولياتهم الواقعية. ولا يخفى القول بان وزير الداخلية هو عضو في مجلس الوزراء الذي سيتخذ القرار النهائي. وذلك لان سلطة اقليم العقبة مرتبط برئيس الوزراء ولا يرفع تنسيبه في النهاية الى مجلس الوزراء الا بعد ان يكون حصلت الطمأنينة والضمان بتمريره.

خامساً: مع الاحترام والتقدير الكامل لعمل وكفاءه مجلس سلطة الاقليم فانه لا داعي لان نفترض الاسباب الموجبه لمشروع القانون لأن مصلحة المناطق الجغرافية التي ينسب مجلس السلطة انضمامها لاقليم العقبة تتوفر بدرجة اكبر واكفا مما لو بقيت هذه المناطق خاضعة للحكومة في مختلف وزاراتها ومؤسساتها وسلطة وادي الاردن، وكلنا لا يزال يذكر الخطأ الافدح والاعظم والاكبر الذي كادت سلطة الاقليم ان تقع به قبل سنتين فيما يتعلق بمنطقة تنموية تقع داخل حدود اقليمها لولا ان تم تدارك الامر في اللحظات الاخيرة.

سادساً: لكل ما سبق من اجل الاخذ بعين الاعتبار جميع المحظورات السابقة من جهة وبرغبة الحكومة في الوقت نفسه في توفير المزونه الكافية لمجلس الوزراء في ادخال واخراج بعض المناطق الجغرافية من حدود الاقليم لمقتضيات المصلحة العامة ومن اجل ان

تكون تلك الصلاحيه في تحريك الحدود منضبطه وخاضعة للتأبوت من جهة ولمشاركة جميع الاطراف المعنية من جهة اخرى. فان الاقتراح اذا نظر بهذا القانون اما برده او: أولاً: ان تبقى المادة الثالثة في تحديد حدود الاقليم كما هي في القانون المعمول به حالياً (اي حدود موجب الاحداثيات (الشماليات والشرقيات والحدود الدولية) في القانون المعمول به حالياً على ان تعطى هذه المادة المعمول بها في القانون الحالي رقم (١) تضاف فقره (ب) الى هذه المادة لا ان تحذف كلياً المادة (٣) بالمعنى الذي ورد من الحكومة بمشروع القانون وذلك بالشكل التالي او أي شكل مناسب آخر. (٣): (ب) لمجلس الوزراء بناءً على تنسيب مشترك، وليس من مجلس السلطة وحده لمجلس الوزراء بناءً على تنسيب مشترك من وزير الداخلية ورئيس سلطة الاقليم ورئيس سلطة وادي الاردن لانه ستأخذ مناطق من وزارة الداخلية ومن المحافظات ومن سلطة وادي الاردن لتضم الى سلطة الاقليم.

ب: لمجلس الوزراء بناءً على تنسيب مشترك من وزير الداخلية ورئيس سلطة الاقليم ورئيس سلطة وادي الاردن تعديل هذه الحدود باضافة مناطق اليها واخراجها منها كلما دعت الحاجة الى ذلك الى آخر المادة كما اقترحت وينشر بذلك قرار مجلس الوزراء في أي خاله من هذه الحالات في الجريدة الرسمية وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس

سعادة الدكتور كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر



سيدي الرئيس اصبح الموضوع واضحاً لدينا اقتراحان: الاول هو واعتقد انه الابدع من الاساس وهو الاحاله الى اللجنة الابدع هو ان يبحث هذا القانون بهذه الجلسة ليبت به في هذه الجلسة. فاذا ممكن واذا سمح دولتكم ان يجري التصويت على هذا الاقتراح الابدع ثم اذا لم ينجح نأتي للاقتراح الاخر الذي هو احالته الى اللجنة.

فاعتقد الموضوع ليس بحاجة الى نقاش اكثر، واذا اجرينا التصويت عليه من حيث المبدأ هل نبحثه في هذه الجلسة ام يحال الى اللجنة.

اولاً: بحثه في هذه الجلسة هو الاقتراح الابدع ارجو التصويت عليه اولاً.

دولة رئيس المجلس

شكراً واضح، معالي الاستاذ طاهر حكمت.

السيد طاهر حكمت

شكراً سيدي، اعتقد ان المذكرة التي تلاها معالي

السيد ذوقان الهنداوي قد اوضحت وجهات النظر المختلفة المتعلقة بالموضوع، واعتقد ان المجلس اصبح جاهزاً للبت في هذه العملية سواء من حيث البحث فيه مباشرة او احالته الى اللجنة. ولذلك ارجو من دولة الرئيس ومثلياً على اقتراح الدكتور كمال الشاعر ان يطرح للتصويت عملية قراءة القانون مباشرة للتصويت باعتبارها الاقتراح الابدع.

دولة رئيس المجلس

هل بعد الاراء والملاحظات التي ابداهها معالي العين ذوقان الهنداوي هناك من رد او تعليق.

دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء

تبسيطاً للأمور وبعيداً عن التعقيدات القانونية وعن بعض الاجراءات الادارية التي اشير اليها ببساطة مطلقة هناك رغبة بفك الاشتباك القائم بين حدود سلطة او اقليم البتراء و اقليم العقبة. هناك رغبة لضم بعض المناطق التي يعيش فيها مجموعه من البدو الاردنيين الانضمام لاقليم العقبة حتى يتمكنوا من الاستفادة من بعض الخدمات التي تقوم فيها سلطة اقليم العقبة، هناك رغبة ملكيه سامية في ان نحسم منطقة رم من ان تتحول الى ساحة تجور سيارات السياحه وتجور عليها قطعان الماشية وامكانيه تحويلها الى محمية.

لهذه الاسباب تقدمنا في هذا التعديل البسيط وشكراً دولة الرئيس.

مكتبة ابي الحسن

دولة رئيس المجلس
معالي الاستاذ طاهر حكمت
السيد طاهر حكمت



شكرا سيدي، ازام التوضيحات التي تقدم بها دولة رئيس الوزراء والى ما جرى توضيحه سابقا اعتقد ان هنالك حاجة توضح بان يصار الى تغيير حدود الاقليم بشكل مرن بحيث تنتقل من القانون الى صلاحيات مجلس الوزراء ويبدو انه الاقرب الى الصحة والكمال ان يكون تحديد هذه الحدود مرنا الى ابعد حد.

ان ابقائها في القانون مقيدة بخطوط عرض وطول اعتقد انه لن يلبي الحاجات المستقبلية للتطور في اقليم العقبة ولن يلبي حاجات فك الاشتباك بين المحافظات والاقاليم.

ولذلك قائلني اجد نفسي مضطرا الى موافقه على قراءة القانون في هذه الجلسة وشكرا.

دولة رئيس المجلس

شكرا معاذة الدكتور كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر

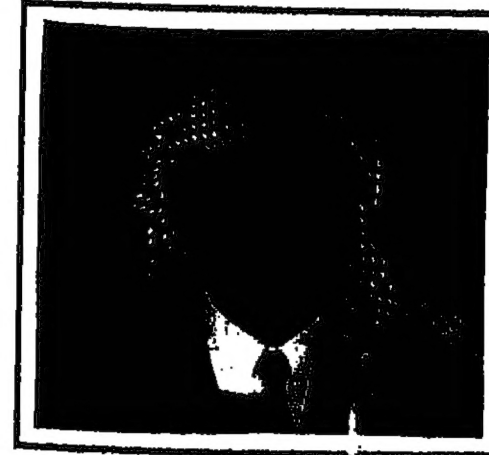
سيدي الرئيس ان اقليم العقبة الذي خصص في قانون في الثمانينات هو اقليم تيموي والان اقليم

البتراء هو اقليم تيموي وليس منطقته اداريه كمحافظة فهي اقليم تيمويه والحقيقه مقتضيات التنمية تقتضي هذه المرونة التي تفضل وشرحها دولة رئيس الوزراء وبعض الوزراء والتي طرحها الان معالي السيد طاهر حكمت وعلى كل حال هو الاقتراح الابعده هو ان نبحت في هذه الجلسة لا بد من التصويت عليه والمجلس سيد نفسه سيدي وشكرا.

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات

الدكتور عبد اللطيف عربيات



استمعنا بعنايه كافيه الى ما قيل من دولة رئيس الوزراء ومن معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي ومن الاستاذ هشام التل وزير الدوله وحقيقه توضحت امور هامه جدا لنا مع النقاعات التي ذكرها معالي السيد ذوقان وما قاله معالي وزير الدوله الاستاذ هشام التل بان لدى الحكومه خطه بتحديد الاقاليم في المملكه كلها ووضع تشريع خاص بها وتثبيتها بشكل دائم هذا اعتبره انا ادعى الى ان تم هذه كلها دفعه واحده وقضيه واحده بين الاقاليم المختلفه لا ان نقر تشريعا

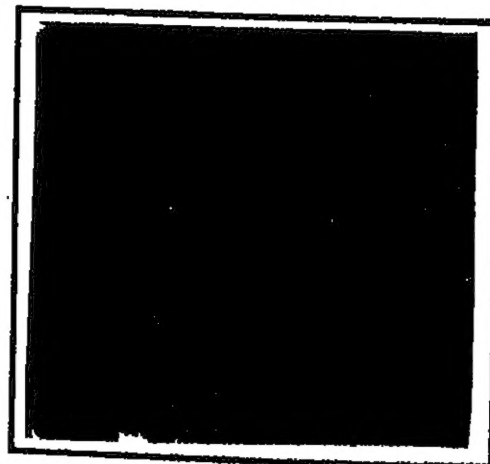
اليوم وغدا نعدله فالحكومه الان لديها الامكانيه ان تضع هذه الاقاليم بصورتها النهائيه ومنها اقليم العقبة وتجنب التخديرات او الامور التي اشار اليها الاستاذ ذوقان.

ولهذا ادعو ووافق على التصويت وعلى بحثه في هذه الجلسة اولا او تحويله للجنة القانونيه ثانيا للتصويت الثاني وشكرا.

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور جواد العناني.

الدكتور جواد العناني



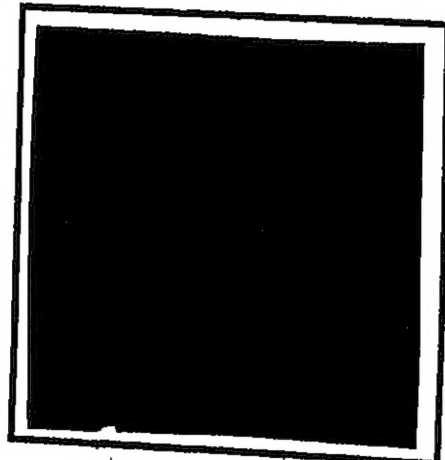
الواقع كلنا يحترم رغبات جلالة الملك الحسين المعظم احتراما ليس له حدود واعتقد ان جلالته يصدر التوجيهات وثم بعد ذلك تتخذ القرارات المناسبه التي تلبي تلك التوجيهات. السؤال المطروح هنا هل يلبي مشروع هذا القانون بضوء التحفظات التي استمعنا اليها، هل يلبي رغبات جلالة الملك كما اردوا ام لا هذا هو السؤال الذي اريد الاجابه عليه لاننا في اعتقادي ان النقطه التي اثارها معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي فيما يتعلق بخولي ان المادة قد ضيعت

معالم اقليم العقبة لم يجب عليها، فارجو ان نسمع قبل ان نتخذ موقفا يا سيدي ارجو ان اعود الى الحكومه الرشيدية لكي تشرح لنا اذا كان ما فهمه معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي صحيح من هذا التعديل قد ضيع معالم اقليم العقبة ام لا هذه النقطه في تقديري يجب ان يجاب عليها فارجو ان نستمع لجواب عليها حتى نستطيع ان نصوت.

دولة رئيس المجلس

دولة الاستاذ مضر بدران.

دولة الاستاذ مضر بدران



شكرا دولة الرئيس، الواقع بحثنا كثيرا في هذا الموضوع ولم نتوصل الى شيء، التوصل الى قرار. هذا الموضوع في النقاش له نقطتين: النقطه الاولى ان يقرر المجلس او لا يقرر بحث هذه المادة الان هذا لم نأخذ به قرار حتى نأخذ قرار فيه نبحث في مضمون المادة، فلنأخذ الان الى التصويت على هذه المادة ان ابحتها هنا او تحال الى اللجنة ومن ثم ننقل الى مضمون المادة اما نحن نبحث الان ولم نقرر تحويلها بعد

مكتبة المجلس

لو قررنا تحويلها للجنة ليس هناك ضرورة للنقاش الاخر الى ان يأتي قرار اللجنة، وإذا قررنا ان نبحث في هذه المادة في هذه الجلسة ننقل عندئذ لبحث المضمون فضيعنا المضمون لا الشكل. فمن ناحيه شكله اذا سمح دولة الرئيس ان يطرح للتصويت هل هذه المادة تذهب الى اللجنة القانونية ام نبحثها الان، واضحه.

دولة رئيس المجلس

اذا بعد الاقتراحات المتعدده من الاخوه الاعيان بان يبحث هذا الموضوع وهو الاقتراح الابعده ان يطرح هذا الموضوع على المجلس الكريم اذا رأى الدخول في بحث مشروع هذا القانون نحب ان نعرف من الذي يؤيد هذا الاقتراح وقد ثنى عليه كثير؟

السيد الامين العام

(١٨ - ٢١)

دولة رئيس المجلس

(١٨ - ٢١) اذا المجلس قرر ان ينظر في مشروع هذا القانون في الحال دون إحالته على اللجنة القانونية وليفضل مقرر اللجنة القانونية.

السيد طاهر حكمت /مقرر اللجنة القانونية

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٧ قانون معدل لقانون سلطة اقليم العقبة.

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون سلطة اقليم العقبة لسنة ١٩٩٧) ويقرأ مع

القانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

قرار مجلس النواب

المادة (١)

موافقه كما وردت في المشروع.

دولة رئيس المجلس

اذا معالي المقرر قرأ المادة (١) والتي وردت في المشروع واقرها مجلس النواب كما جاءت في المشروع هل من رأي حول هذا الموضوع؟ لا احد.

هل يوافق المجلس الكريم على المادة (١)؟

موافقه.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢- يلغى نص المادة (٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:
المادة ٣:

تحدد حدود الاقليم بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس وله بالطريقه ذاتها تعديل هذه الحدود باضافة مناطق اليه او اخرجها منه كلما دعت الحاجة لذلك، وتنتشر قرارات مجلس الوزراء في أي حاله من هذه الحالات في الجريدة الرسمية.

قرار مجلس النواب

المادة (٢)

موافقه كما وردت في المشروع.

دولة رئيس المجلس

سعادة السيده نائله الرشدان

السيد نائله الرشدان

شكراً دولة الرئيس، الحقيقة في ضوء التوضيحات التي وضوحها الاخوه الوزراء وايضا دولة رئيس الوزراء كان الموضوع هو ادخال مناطق، لكن ما هو السبب الذي ذكره في المادة اخراج المناطق، يعني الادخال فهمناه لكن لماذا اخراج مناطق؟

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء

الاخراج سببه ان هناك تداخل بين اقليم البتراء ولاقليم العقبة نريد ان ينحصر اداء وسلطة اقليم العقبة ضمن حدود محافظة العقبة وشكرا.

دولة رئيس المجلس

معالي المقرر

السيد المقرر

اضافة الى ما تفضل به دولة رئيس الوزراء فاعتقد انه اذا اعطينا الحق لمجلس الوزراء للمجلس للاقليم ان ينسب لمجلس الوزراء باضافة مناطق فانه من الطبيعي والطرف الاخر المعادله ان نعطي الحق في اخراج بعض المناطق منه.

واعتقد ان ما جاء في المادة يكون منسجما مع المادة ومع هذا التوجه.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي.

السيد ذوقان الهنداوي

اقتراحي المجدد فيما يتعلق بهذه المادة دولة

الرئيس ان تصبح في المادة (٣) في القانون القائم حالياً رقم (١) وان تكون المادة (ب) كما يلي:

لمجلس الوزراء بناء على تنسيب مشترك من المجلس (يعني مجلس السلطة) ووزير الداخلية ورئيس سلطة وادي الاردن تعديل هذه الحدود (التي وردت في الفقرة (١)) باضافة مناطق اليها او اخرجها.... الخ، وهذا يوفر المرونة الكافية لمجلس الوزراء بان يتخذ القرار راساً بآي حدود.

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور جواد العناني.

الدكتور جواد العناني

عندما عملت مداخلتي السابقة طلبت ان يفسر لنا اذا كانت الجملة الاولى في المادة (٣): تحدد حدود الاقليم بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس. هل هذا يعني بان الحدود الحالية غير مقبولة؟ وانها ستتمضي فترة لا يكون هناك حدود. واضحه بموجب هذا النص لاقليم العقبة في الوقت الحاضر

هذا ما نريد فهمه في هذه المادة، اذا كان هناك اجابه محدده على ذلك فأنني اعتقد باننا نستطيع ان نحذف الجملة الاولى ونبقى باقي النص كما هو. ولا يكون هناك أي إشكال الاشكال لنج في: تجدد حدود الاقليم بقرار من مجلس الوزراء فهذا ترك الانطباع بان هذه الحدود معرضة للإلغاء والله سيكون هناك أثره لا تدري: متى يكون تطبيق هذا القانون منجزاً. يعني هل سيطبق فور نشره في الجريدة الرسمية. اذا كان

مكتبة
مجلس الاعيان

كذلك فمعنى هذا لماذا يحصل لاقليم العقبة بعد ذلك؟

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ احمد العقابله

السيد احمد العقابله

شكراً سيدي الرئيس، اقترح معالي السيد ذوقان الهنداوي رايًا باضافة الفقرة (ب) فانا اثني على ذلك حيث لم تحصل تنقيه.

دولة رئيس المجلس

نريد ان نسمع بقية الاراء ثم نأتي لمقترح الاستاذ ذوقان الهنداوي.

دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء

دولة الرئيس، بداية مجلس الوزراء هو صاحب الولاية، المحافظ عضو في سلطة الاقليم. هناك اراضٍ واضافات واخراجات لا علاقه لها بسلطة وادي الاردن. لا ادري ما هي الحكمه ان نضيف على ولاية الوزراء وولاية المحافظه العضو ولاية ايضا سلطة وادي الاردن في هذا الموضوع.

التضيه بسيطه جدا ولا ارى اصلا سببا لكي نوسع عملية التتميمات، قضية الحدود نعم قد لا يكون هناك حدود ثابتة للتضيه تنمويه قضيه تراكميه قضيه تدريجييه اليوم نرى انه من المناسب ان تضم منطقة وادي رم لسلطة الاقليم العقبة باختصاصاتها التنمويه، لغايات سياحية لغايات بيئيه تضمها. ثم نجد ان هناك مناطق تدخلت مع تنظيم اداري جديد ارتأى وزير الداخلية ويقتضي الامر لخراجها لخراجها.

التضيه بسيطه جداً ولا تحتاج ان نضع الامور بشكل مقدس بأن هذه حدود سلطة اقليم العقبة ولا يجوز تجاوزها بسانتي او لا يجوز الانتقاص منها بسانتي واحد. لا اعتقد بان هذا الامر بحثه يمكن ان يعطل الغايه النبيله من اصدار هذا المشروع وشكراً.

دولة رئيس المجلس

معالي معن ابو نوار.

الدكتور معن ابو نوار



سيدي دولة الرئيس مجلس الوزراء لديه سلطات ولديه مؤسسات يوجد سلطه او موسسه في هذه الدوله ليست تابعه الى مجلس الوزراء وعندما يقرر مجلس الوزراء تعديل حدود اقليم العقبة فانما يقرره في المجلس وهناك وزير النقل وهناك وزير الداخليه وهناك التخطيط وهناك كل الوزارات المختلفه التي تتبع لها سلطة الاقليم العقبة وسلطة وادي الاردن وغيرها من السلطات. مجلس الوزراء هو الذي يقرر الاداره العامه للدوله وهو الذي يضع الاستراتيجيه وهو الذي يقرر فيما اذا دخلنا الحرب او في السلم، فكيف لا يستطيع ان يعدل يستثمرات على

الخرطه ما يريد من اقليم العقبة او من بلدية معان او من بلدية عمان او غيرها من الشؤون التي نظمها القانون. ولا اجد ضيراً من ان يعطى مجلس الوزراء هذه الصلاحيه بالاضافه الى ان هنالك ديوان المحاسبه والبرلمان ومجلس الاعيان الذي يراقب كل اجراءات الدوله ويستطيع ان يغير فيها ما يشاء ويستطيع حتى ان يقول للحكومه مع السلامه، فكيف لا نعطي حكومتنا هذه الصلاحيه اليسيره البسيطه والتي ليست مهمه الى هذه الدرجه وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي.

السيد ذوقان الهنداوي

دولة الرئيس الواقع الاقتراح لم ينكر على مجلس الوزراء ولايته العامه واعطائه الصلاحيه في اتخاذ اي قرار يرى فيه مصلحه عامه، الواقع بحسب الاقتراح ابقى في (ب) لمجلس الوزراء ان يقرر ما يشاء بموجب تنسيب معين. اذا اثاره موضوع انه كيف لا نعطي مجلس الوزراء وهو صاحب الولاية العامه وننكر عليه لم يتكلم احد في هذا الموضوع نفس الاقتراح المكتوب لا يشير الى هذا المعنى هذا اولا.

الحقيقه الذي تفضل به دولة الرئيس بالنسبه لاجراج مناطق من سلطة وادي الاردن وادخالها في سلطة اقليم العقبة لغايات تنمويه يمكن في بعض الاحيان من اجل تلك الغايات، الغايات

التنمويه يجب ان تبقى هنالك بعض المناطق الجغرافيه ضمن سلطة وادي الاردن لان كما لسلطة اقليم العقبة غايات واهداف وخطط تنمويه ايضا لسلطة وادي الاردن خطط وبرامج ومنهاج تنموي فقد يكون قد وضع في منهاجه التنموي منطقة جغرافيه معينه في وادي الاردن بخطة التنمويه ثم كيف نأتي ونسحب منه هذه دون ان يؤخذ رايه او دون ان يكون على علم به.

فالحقيقه اشراك رئيس سلطة وادي الاردن في التنسيب المشترك بالعكس انا ارى من اجل غاياته من اجل الاسباب الموجه التي ذكرت في مشروع القانون لها ما يبررها كما ان نحن نريد ان نعطي سلطة اقليم العقبة الصلاحيه في التنسيب لانه بموجب او على ضوء اهداف معينه في التنميه ايضا سلطة وادي الاردن له اهداف وله خطط وخطة تمويل وله اتفاقيات والتزامات ماليه مع اطراف اخرى اجنبيه وغير اجنبيه، فان يؤتى ويخرج قسم من المناطق التي يشرف عليها قد لا يكون هناك ضرر لان مثلما سمعنا من دولة الرئيس ونحن نوافق مثلما تفضل الدكتور جواد رغبة جلالة الملك رغبه مقدسه بالنسبه لنا ويجب ان نلتذ بكل الوسائل، لكن كما سمعنا الحقيقه تتعلق بمنطقة معينه بعيدة عن سلطة وادي الاردن في منطقة رم ومنطقة اخرى تقع، لكن ما القول في مناطق معينه تقع ضمن الاهداف التنمويه للدوله الاردنيه في وادي

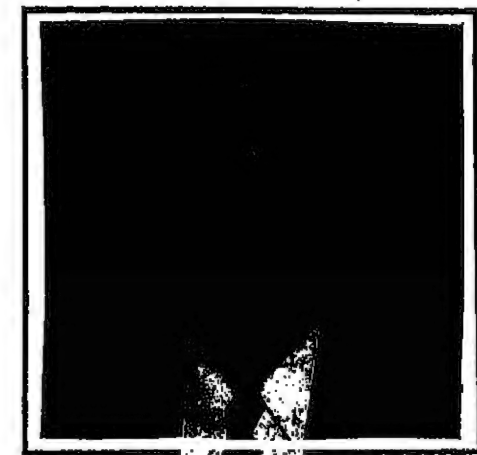
هكذا منه الاصل

الأردن مثلاً. وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور كامل أبو جابر

الدكتور كامل أبو جابر



سيدي الرئيس أنا لست ضد المرونة بل أؤكد أنني مع المرونة ولكنني أريد أن أشير إلى ملاحظته تتعلق بالمادة الأصلية، تشير إلى حدود هذا الاقليم وبالمطابق حدود المملكة مع المملكة العربية السعودية لحدود دولية.

الامر كنت أتمنى لو اشتمل أو اشتمله التعديل المقدم من الحكومة هذا من معرفتي أن الحدود الدولية بين الأردن والمملكة العربية السعودية تحددها المعاهدات والقوانين الدولية لكن في اعتقادي إنه لو اشتمل على بعض من النص الأصلي لكان التعديل أقوى، لأن التعديل جاء لمعالجة وضع داخلي والمعالجة مرونة داخلية وليس لتغيير الحدود مع دولة مجاورة وشكراً.

دولة رئيس المجلس

معالي المقرر

السيد المقرر

سيدي فيما يتعلق باقتراح معالي ذوقان الهنداوي بأجراء تعديل على هذه المادة باضافة تنسيب مشترك من رئيس سلطة اقليم العقبة ووادي الأردن فاعتقد انسجاماً مع منطق هذا الاقتراح كان يتوجب ان يضاف ايضاً التنسيب من سلطة اقليم البتراء ايضاً.

أنا اعتقد ان هذه السلطات كلها ممثلة بالضرورة في مجلس الوزراء وهو خير منسق ما بين هذه السلطات وهو صاحب الولاية العامة وصاحب القدرة الحقيقية على معرفة وموازنة الامور والحد من جموح وتطلعات السلطات الاقليمية المحلية.

ولذلك اعتقد ان هذه الناحية قد تكون مستغربة بالاضافة الى ذلك ان أي تعديل يعني اعادة القانون الى مجلس النواب.

من جهة ثالثة ارد ان اضيف ايضاً ان هذه الامور التي تتعلق بالتعديلات الداخلية يستحسن ان تكون فيها مرونة محدده، حدود امانة عمان الكبرى وحدود البلديات كلها تحدد بقرارات وتنسيبات تمر بالاخر على مجلس الوزراء، ولا اعتقد ان في المفهوم النهائي ان مفهوم تحديد جغرافية الاقليم يختلط عن مفهوم تحديد امانة عمان الكبرى او البلديات الاخرى. المنطق واحد في هذه الامور، وبالتالي اعتقد ان من المرونة ان تناط هذه السلطة بعد كل هذه الايضاحات الى مجلس الوزراء. ولكن بقي هنالك تساؤل للدكتور جواد العناني، يقول الدكتور جواد فيما يتعلق بمصير هذه الحدود الى حين نفاذ القانون او الى

حين صدور قرار مجلس الوزراء.

اعتقد من المناسب ان نستمع من دولة رئيس الوزراء، يا سيدي اعتقد انه من المناسب للبت في هذه النقطة والتساؤل الذي اثاره الاستاذ جواد العناني ان نستمع من الحكومة الموقرة فيما اذا كانت على استعداد لاصدار الحدود في وقت يتزامن مع نفاذ هذا القانون، والا يحصل هنالك فراغ في هذه الحدود في الفترة التي تكون في نفاذ هذا القانون وبين صدور قرار مجلس الوزراء. اعتقد اننا بحاجة الى سماع شيء من الحكومة حول هذه النقطة.

دولة رئيس المجلس

هل من جواب لدى دولة رئيس الوزراء؟

السيد المقرر

يا سيدي اريد ان اكرر الملاحظة التي نرجو ان تحظى بجواب من دولة الرئيس.

يخشى انه اذا طبق القانون كما هو ان تحدث فترة فراغ ما بين نفاذ هذا القانون وما بين صدور قرار من مجلس الوزراء بتحديد حدود سلطة الاقليم كما هي. فالسؤال الان هل الحكومة على استعداد لان تصدر قرارها بوقت يتزامن في تحديد حدود الاقليم في وقت يتزامن مع نفاذ القانون؟ خشية ان يحدث فراغ في الحدود الجغرافية بعد الغاء النص وعدم صدور قرار مجلس الوزراء بتحديد.

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء

الخشية من هذا الموضوع بأنه سيكون هناك

تزامن في اتخاذ القرارين وشكراً.

دولة رئيس المجلس

معالي ذوقان الهنداوي، هل تحب ان نعيد اقتراحك للتنشيط عليه او شيء من هذا القبيل؟

السيد ذوقان الهنداوي

ثني عليه دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس

دولة الاستاذ مضر بدران.

دولة السيد مضر بدران

شكراً دولة الرئيس، فعلاً شيء ايجابي ان يأخذ هذه القانون هذا الوقت الطويل من وقت المجلس الكريم ويعني بذلك بان عليه قصوى في القوانين التي لا تعرض على اللجان علماً بانها مائة واحدة لا تحتاج الى لجنة لو ذهبت الى لجنة وغابت بها اسبوع ستعود هذه المادة كما هي.

موضوع الاقليم اخواني معروف سواء قانون الاقليم او سلطة وادي الأردن محدد في القانون وكان في ذلك الوقت هو اجزاء من اجل الاراضي وتوزيعها والتي اُخرى تحتاج الى هذا القانون وان يكون المجلس ادارته السلطة صلاحية واسعة في موضوع التنظيم وتقسيم الاراضي وتوزيعها. اقليم العقبة عندما وضع قانون لاقليم العقبة ايضاً كان التصديق منه تنموي ورفع هذا الشغل ثغر الأردن بمستواه تطلعا الى ما نتج في سلطة وادي الأردن ان تستعمل التنمية السياحية فيه تبني الفنادق تقسيم الاراضي ينظم التي اُخرى ويجزى التنظيم ولكن لم تستكمل الامور كاملة فوجد بان وسع هذا الاقليم فوضع

هكذا من الفصل

بعد سلطة العقبة اقليم العقبة ليكون مشروعا تنمويا كاملا الان ان نوسع هذه الاقليم او نضيق هذا الاقليم، الموضوع سواء كان للتوسيع او للتضييق هو للمنفعة العامة. ان نعمل هذه التتميه ونرفع بها الى الامام، اقليم البتراء (يصحني معالي المقرر) انا لم يمر علي اقليم البتراء كيف صار اقليم البتراء؟ انا باعتقادي صار بموجب قانون البلديات انا هكذا اعتقد سألت اخواني هنا انه هل مر علينا قانون اسمه سلطة البتراء؟ لم يمر علينا مجلس تنظيمي، عمان الكبرى مر علينا قانون في عمان الكبرى؟ طيب دخلت مثلما يقولون مئات الالوف من السكان امالة عمان اهم بكثير من هذا الكلام كثير جدا لم يمر علينا ولم نرى فيه غلط وغيره، فلذلك الاداره عندما تريد ان تنظم انا باعتقادي ليس من المستحسن ان نهمها بسوء التنظيم سلفا، نخاف منها ولازم نقول المحافظ موجود!

المحافظ موجود في سلطة اقليم العقبة بهذه المناسبه انا طلبت القانون لارى ايضا فيما اذا كان غير المحافظ موجود في هذه السلطة وحتى الان لم ياتي لي القانون. فلذلك لا تحتاج الى هذا النقاش الواسع علما بان الافكار التي طرحت انا باعتقادي ممتازة، ولكن الان ان نلغي هذا الموضوع او نوجه لمدته سنة كاملة على اساس ياتيها مندوب وزارة الداخلية. وزير الداخلية اساسا موجود في مجلس الوزراء طبعاً محافظ العقبة هو الذي يتولى هذه الامور عندئذ يرفع الي وزير الداخلية انه نحن لا نوافق لان هذه

تتعارض وتقسم العشيره الفلانيه وهيك وهيك من الموضوع الانتخابي هيك وهيك في ذلك هكذا مفروض الاداره تشتغل. انا اكلم على فرضية ان هذا هو المفروض، اما ان اصلح القوانين بان لا يريد احد ان يعمل ولا احد يريد ان يكون مسؤولاً انا لا استطيع ان احيط بالقوانين واضع عليها قيود ان لا يوجد ناس يشتغل، لا المفروض الكل يشتغل والكل ما زال عضو محافظ العقبة في الموضوع ان ننبه وزير الداخلية ما هي الابعاد كذلك مدير سلطة وادي الاردن عندما يعلم بذلك ان ننبه معالي وزير الري مربوط فيه في هذا الموضوع يثار في المجلس لا تحتاج هذه الامور الى سنه تأخذ في موضوع تميمه مثل هذا الموضوع وشكراً.

دولة رئيس المجلس
الان لدينا مقترح معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي من يوافق عليه؟

السيد الامين العام
(٦ - ٣١)

دولة رئيس المجلس
(٦ - ٣١) لم يفرز الاقتراح اذا الماده كما تليت. القانون بمجمله من يوافق عليه؟ موافقه. وشكراً.

(وهذا هو قانون معدل لقانون سلطة اقليم العقبة لسنة ١٩٩٧ كما اقره المجلس وكما سيرسل للحكومة لاثمام المراسم الدستوريه عليه)

مجلس الاعيان

الرقم ١٩٩٧/٣/١٨

التاريخ ١٩٩٧/٣/١٨
الوقت

دولة رئيس الوزراء الأفخم

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ت م ١٢٩٠/٣ تاريخ ١٩٩٧/٢/٢٢.
قرر مجلس الاعيان في جلسته الثانية عشرة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٨/٣/١٩٩٧ الموافقة على (مشروع قانون معدل لقانون سلطة اقليم العقبة لسنة ١٩٩٧) كما ورد من مجلس النواب.
وقد سبق لمجلس النواب أن قرر الموافقة عليه في جلسته الثانية والعشرين من الدورة العادية الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٦/٣/١٩٩٧ كما ورد من الحكومة.
ابعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور بأعلاه، راجياً التفضل بإتمام المراسم الدستورية عليه.
واقبلوا فائق الاحترام،،،

رئيس مجلس الاعيان

أحمد اللواتي

مكتبة المجلس

قانون رقم () لسنة ١٩٩٧
قانون معدل لقانون سلطة اقليم العقبة

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون سلطة اقليم العقبة لسنة ١٩٩٧) ويقرأ مع القانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يلغى نص المادة (٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ٣:

تحدد حدود الاقليم بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس وله بالطريقة ذاتها تعديل هذه الحدود باضافة مناطق اليه او اخراجها منه كلما دعت الحاجة لذلك، وتنتشر قرارات مجلس الوزراء في أي حالة من هذه الحالات في الجريدة الرسمية.

أمين عام مجلس الاعيان

زيد الزريقات

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

السيد الامين العام

ب- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٥٠٣) تاريخ ١٦/٣/١٩٩٧، والمتضمن موافقة مجلس النواب على:-

مشروع قانون الغاء قانون بنك الاسكان لسنة ١٩٩٧، كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه.

الملك الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

الرقم ٥٠٣/٢٩
التاريخ ١٦/٣/١٩٩٧
الموافق

دولة رئيس مجلس الاعيان الانعم

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته الثانية والعشرين من الدورة العادية الرابعة المنعقدة صباح يوم الأحد الموافق ١٦/٣/١٩٩٧ الموافقة على (مشروع قانون الغاء قانون بنك الاسكان لسنة ١٩٩٧) كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه.
أبعث لدولتكم أربعين نسخة من مشروع القانون المذكور لعرضه على مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى.

واقبلوا فائق الاحترام،،

رئيس مجلس النواب

م. سعد هائل السرور

مكتبة المجلس

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٧

قانون الغاء قانون بنك الاسكان

كما أقره مجلس النواب

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون الغاء قانون بنك الاسكان لسنة ١٩٩٧) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) أ- اعتباراً من نفاذ مفعول هذا القانون يصبح بنك الاسكان المؤسس بموجب القانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ بنكاً بالمعنى المقصود من ذلك في قانون البنوك وقانون الشركات المعمول بهما، ومسجلاً ومرخصاً بموجبهما.

ب- يستمر البنك في دعم مشاريع الاسكان الجماعية والعامية والفردية وبخاصة لذوي الدخل المحدود وفقاً للسياسة السكنية التي يتفق عليها.

ج- تحقيقاً للغايات المقصودة من هذا القانون يعتبر مجلس ادارة بنك الاسكان الحالي مجلس ادارة بالمعنى المقصود في قانون الشركات ويمارس أعماله وصلاحياته ومسؤولياته المنصوص عليها في قانون الشركات وفي سائر التشريعات على هذا الاساس، وذلك لحين توفيق أوضاعه وفقاً لأحكام المادة (١/٣) من هذا القانون.

المادة (٣) أ- على مجلس ادارة بنك الاسكان اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لتوفيق أوضاع البنك كشركة مساهمة عامة وفقاً لمتطلبات قانون البنوك وقانون الشركات المعمول بهما وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ مفعول هذا القانون قابلة للتمديد للمدة التي يحددها مجلس الوزراء، ويعتبر البنك بعد ذلك الخلف القانوني والواقعي لبنك الاسكان بما له من حقوق وما عليه من التزامات، ويحل طرفاً في العقود والتعهدات التي كان بنك الاسكان طرفاً فيها.

ب- يصدر البنك المركزي الأردني قراره في أي حالة تعترض تنفيذ أي حكم من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة بناء على طلب مجلس ادارة البنك إذا كانت من الحالات التي لا يملك المجلس صلاحيات النظر فيها.

المادة (٤) يلغى (قانون بنك الاسكان) رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ وأي تعديل أدخل عليه على أن يستمر العمل بالأنظمة الصادرة بموجبه وتعتبر بمثابة تعليمات وقرارات صادرة عن مجلس ادارة البنك وله تعديلها أو تعديلها أو إلغاؤها في أي وقت.

المادة (٥) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

رئيس مجلس النواب

أمين عام مجلس النواب

م. محمد هائل الشمران

د. محمد المصالحه

مكتبة العمل

دولة رئيس المجلس

سعادة الدكتور كمال الشاعر

الدكتور كمال الشاعر

سيدى الرئيس لقد اجريت مشاورات مع اعضاء اللجنة المالية وصاحبى المعالي وزير المالية ومحافظ البنك المركزى ومدير عام بنك الاسكان حول مشروع قانون الغاء قانون بنك الاسكان، والتي نيابة عن اعضاء اللجنة المالية اقترح على المجلس الكريم قرار مشروع القانون دون احالته الى اللجنة المالية وكما ورد من مجلس النواب.

ان السبب الموجب لمشروع القانون واضح وبسيط وهو ان بنك الاسكان اصبح يمارس بموافقة البنك المركزى جميع الاعمال المصرفية شأنه في ذلك شأن باقي البنوك المرخصة وفقا لاحكام قانون الشركات وقانون البنوك فلم يعد من الضروري ان يستمر بالامتيازات والاستثناءات التي نص عليها قانون وقد تضمن مشروع القانون استمرار بنك الاسكان بدعم مشاريع الاسكان الجماعية والعامه والفردية وبخاصه لذوي الدخل المحدود وفقا للسياسه السكينة الامر الذي يستطيع البنك القيام به نظرا لتمتعه بالحوافز الضريبية المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل وقد اطلع اعضاء اللجنة على التوصيه المقدمه من مجلس النواب الموقر التي الحكومه بتعديل القوانين والتشريعات المختصة بالاغفاءات والحوافز الضريبية ومن هنا لا يقتصر على بنك الاسكان بل لتشمل جميع البنوك والشركات الماليه التي تقوم بالافراض لباقيات الاسكان ويقترح اعضاء

اللجنة الماليه ان يتبنى المجلس الكريم هذه التوصيه ايضا شكرا دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس

معالي جودت السبول

السيد جودت السبول

شكرا سيدى الرئيس، ان المشاورات كانت في الواقع بحثا تم وجرى في اجتماع دعى السيد المقرر لعقد للجنة الماليه وشارك فيه بعض اعضاء اللجنة القانونيه وبضمنهم معالي المقرر ايضا وذلك بعد فور فراغ المجلس النيابي من اقرار مشروع القانون بالصيغه التي اقرها عليه. لكن لا بد من اذا ارتأيت وارتأى المجلس كذلك ان يعتلي السيد المقرر المنصبه لكي يقرأ بالشكل الذي يقرره المجلس مشروع القانون لكي يقرر المجلس بشأنه ما يراه مناسباً وان يتلو علينا التوصيه لكي نكون على درجه من الاحاطه.

دولة رئيس المجلس

اذا معروض على المجلس الكريم من سعادة مقرر اللجنة الماليه ويشاركها اعضائها

معالي الدكتور جمال ناصر.

الدكتور جمال ناصر



وزارتي الصناعه والتجاره ووزارة التموين حين قامت الوزارة آنذاك بتبني انشاء بنك للاسكان في الاردن واريد ان ابدي الملاحظات التاليه:-
اولا:- ان بنك الاسكان اقيم على قاعدة انه بنك متخصص هدفه الرئيسي والاساسي المساهمه في المشاريع الاسكانيه القريه والجماعيه وبالذات للطبقة المتوسطة لذوي الدخل المحدود ولذوي الدخل المتدني.

ثانيا:- وهكذا جاء هذا البنك كجزء من خطط الدوله الاردنيه للخدمه وليس للاربحه للخدمه اساسا لا للعمل كبنك تجاري آخر أي انه جاء كجزء من الشبكة الاجتماعيه لتحسين الاحوال المعيشيه لقطاعات واسعه من الشعب.

ثالثا:- اشامل هل هناك من حاجه لبنك تجاري آخر في الاردن؟

رابعا:- يأتي تحويل هذا البنك الى شركة تجاريه في الوقت الذي تحاول فيه الدوله تعزيز العمل الاجتماعى ورفع مستوى المعيشه لذوي الدخل المحدود والمتدني، أي أن تحويله يسير في الاتجاه المعاكس للفلسفه وكثر وخطط المجتمع الاردني واشير الى أن هذا البنك ضمن الخطه الثلاثيه وتضمنته جميع الخطط التي تلاحقت فيما بعد.

خامسا:- ما هي الاجراءات التي ستقوم بها البنك المركزي والحكومه باتخاذها لابقاء قدره ذوي الدخل المحدود والمتدني الحصول على قروض سهله ولاجلال طويله لبقاء المسكن الصغير؟

والسؤال الثاني هو: هل يمكن ان يكون بنك الاسكان

الزملاء الكرام: اويد مشروع قانون الغاء قانون بنك الاسكان لسنة ١٩٩٧ واقترح التصويت عليه بالموافقه حسب ما ورد بالصيغه المعدله من قبل مجلس النواب الموقر وارى ان الاسباب الموجبه للمشروع منطقيه ومقتنه خاصه بعد ان لم يعد نشاط بنك الاسكان يقتصر على تمويل المشاريع الاسكانيه والعمرانيه وبالتالي فلا موجب للاستمرار بالامتيازات والاستثناءات المرتبطه بذلك العدل يقتضي بان يعامل بنك الاسكان الان على قدم المساواه مع البنوك الاخرى التي اصبح نشاطه مماثلا لنشاطها واود ان اشير بهذه المناسبه الى ان مشروع القانون يتمشى مع احدث تطورات المؤسسات الماليه في الغرب فنجد في بريطانيا مثلاً وفرنسا والمانيا ان مؤسسات القرض العقاري (building societies) تحول الان بصفه مستزايده الى بنوك بصفه شركات عامه محدوده يملكها اصحاب الاسهم كما ان الغاء القانون السابق لا يعني حرمان قطاع الاسكان من التشجيع وخاصه لذوي الدخل المحدود.

لذلك احبذ مشروع القانون وشكرا.

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور ابو جابر

الدكتور كامل ابو جابر

اعتقد ان لهذا القانون ابعادا كثيره على كثير من المواطنين في جميع ارجاء المملكه كنت وزير للاقتصاد الوطني سنة ١٩٧٣ حين قناني الزلزال آنذاك وكانت تضم في تلك اللحظه

هكذا عند العمل

سادساً:- ماذا سيحصل لفوائد القروض التي حصل عليها ذوي الدخل المتدني والمحدود بعد ان يصبح بنك الاسكان بنكاً تجارياً وعليه ان ينالس البنوك الاخرى وهل سيجعل المستفيدين حالياً اعباء اضافية؟ وفي هذا المقام على الاقل ارجو ان لا تسري احكام هذا في حال اقرار هذا القانون لا تسري احكام برنامج الاصلاح الاقتصادي باثر رجعي على الشرائح الاقتصادية والاجتماعية التي اشترت اليها.

ولكل هذا ارجو التروي وعدم التسرع في الموافقة على هذا القانون وتأجيل امر البت فيه لمزيد من البحث والدراسة اضافة الى ان هذا البنك يشكل احد اهم الانجازات الاقتصادية والاجتماعية للدولة الاردنية خلال الثلاثين عام الماضية ولا ادري ما هي الحكمة من تحويله الى بنك تجاري فإذا ما كان هذا البنك يمارس جميع الاعمال الاخرى كالبانوك الاخرى فما الداعي الى تحويله الى بنك آخر من البانوك التجارية؟ وشكراً.

دولة رئيس المجلس
معالي الأستاذ طاهر حكمت
السيد طاهر حكمت

يا سيدي ما تفضل به معالي الدكتور كامل ابو جابر مهم ويستحق الرد وهناك ردود كثيرة وجائز عليه لكنني ابتداء ارجو ان ننتهي من النقطة الشكلية أولاً وان نصوت على النظر في هذه القانون في هذه الجلسة من عدمه.

دولة رئيس المجلس
الان حقيقة مع احترامنا لمداخلة الدكتور كامل

ابو جابر المطروح على المجلس بعد اقتراح اللجنة المالية ممثله بمقررها واعضاءها انهم يرون ضرورة النظر في هذا القانون الان ودون احالته الى اللجنة المالية كاجراء روتيني. هل يوافق المجلس الكريم على النظر في هذا القانون دون تحويله؟ موافقه وشكراً. سعادة مقرر اللجنة المالية تفضل.

الدكتور كمال الشاعر مقرر اللجنة المالية
سيدي الرئيس الان نأتي الى القانون.

المادة (١) يسمي هذا القانون (قانون الغاء قانون بنك الاسكان لسنة ١٩٩٧) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

قرار مجلس النواب

المادة (١):

موافقه كما وردت في المشروع.

دولة رئيس المجلس

المادة (١) هل يوافق عليها المجلس الكريم كما جاءت من مجلس النواب؟ موافقه.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢): أ- اعتباراً من نفاذ مفعول هذا القانون يصبح بنك الاسكان المؤسس بموجب القانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ بنكاً بالمعنى المقصود من ذلك في قانون البنوك وقانون الشركات المعمول بهما، ومسجلاً ومخصصاً

لتصبح (ب) على النحو التالي:

(يستمر البنك في دعم مشاريع الاسكان الجماعية والعامه والفردية وبخاصه لذوي الدخل المحدود وفقاً للسياسة السكنية التي يتفق عليها)

هذا شيء جيد جداً ويمكن يجب على التساؤل الذي اثاره الاستاذ الدكتور كامل ابو جابر فهو يستمر في دعم المشاريع السكنية لذوي الدخل المحدود، لكن آخر أربع كلمات: (وفقاً للسياسة السكنية التي يتفق عليها)

اريد ان اسأل معالي المقرر ما معنى هذه الجملة (وفقاً للسياسة السكنية التي يتفق عليها) من الذي يتفق؟ هذه الجملة مبنية للجهول، من الذي ينشأ السياسة للسكنية الذي يوافق على السياسة السكنية حتى البنك لازم يستمر في دعم المشاريع بموجب تلك السياسة.

دولة رئيس المجلس

السيد المقرر

السيد المقرر

معالي السيد الفاضل الحقيقة اننا توجهنا بهذا السؤال الى معالي وزير المالية ومحافظ البنك المركزي كما ان مقرر اللجنة حضر اجتماع اللجنة المالية لمجلس النواب التي ادخلت هذا التعديل على النص الاصيل.

اولاً: اريد ان اوضح ان اللجنة المالية اطلعت انشاء بحثها العميق مع المسؤولين ان جميع المتقدمين الى بنك الاسكان من ذوي الدخل المحدود والذين تتوفر فيهم شروط الاقراض المنصوص عليها لدى البنك والموافق عليها من قبل البنك المركزي يتلقون هذه القروض بنفاده

بموجبها، على ان يستمر البنك في دعم مشاريع الاسكان الجماعية والعامه والفردية باعتبار ان ذلك من غاياته.

ب- تحقيقاً للغايات المقصودة من هذا القانون يعتبر مجلس ادارة بنك الاسكان الحالي مجلس ادارته بالمعنى المقصود في قانون الشركات ويمارس اعماله وصلاحياته ومسؤولياته المنصوص عليها في قانون الشركات وفي سائر التشريعات على هذا الاساس.

المادة (٢) الفقرة (أ):

قرار مجلس النواب

موافقه بعد شطب عبارة (على ان يستمر البنك في دعم مشاريع الاسكان الجماعية والعامه والفردية باعتبار ان ذلك من غاياته) الواردة في آخر الفقرة.

اضافه فقره جديده لتصبح (ب) على النحو التالي:

(ب- يستمر البنك في دعم مشاريع الاسكان الجماعية والعامه والفردية وبخاصه لذوي الدخل المحدود وفقاً للسياسة السكنية التي يتفق عليها).

موافقه بعد اعاده ترقيمها لتصبح الفقرة (ج) وازالة عبارة (وذلك لحين توفيق اوضاعه وفقاً لاحكام المادة (١/٣) من هذا القانون) الى آخرها.

دولة رئيس المجلس

شكراً، هذه المادة (٢) كما تلاها سعادة المقرر، معالي الاستاذ ذوقان الهندلوي.

السيد ذوقان الهندلوي

الفقرة (ب) من المادة (٢) اضافة فقره جديده

هكذا من العمل

مدعومه يبلغ الفارق (٥%) او (٦%) كما هو معلوم عند الجميع عن الفوائد التي تعطى لغايات تجاريه وقد اكد لنا المسؤولون ان هذه السياسة سبقي وسوف لا تتغير لان الحافز الضريبي الموجود في قانون ضريبة الدخل يغطي هذا الامر وهو مستقر ولا يرد طلب لاي مقدم تتوفر فيه الشروط. اما بالنسبة للسياسة السكنية فان التوجه بالنسبة للسكن كما هو بالنسبة للقطاعات الاخرى ان ينظر سلويا في سياسات الحكومة المتعلقة بهذا القطاع وبالنسبة لجميع القطاعات الاخرى وان توضع سياسة تتوفر فيها ثلثية الحاجة السكنية حسب التوقعات المفترضة وان تؤمن الشروط التي توفر ذلك.

وان رجو بهذه المناسبة ان يستمع المجلس الكريم الى معالي وزير المالية الذي شارك اللجنة في اجتماعاتها وقدم تأكيدته حول هذه النقطة.

دولة رئيس المجلس

معالي وزير المالية

معالي وزير المالية

بداية احب ان اشير الى ما تفضل به سعادة المقرر نعم ورد في قانون ضريبة الدخل النص واضح فيما يتعلق باعفاء القروض السكنية او دعم القروض وهذا ورد في المادة (١٤) من المادة (٧) (ب) في قانون ضريبة الدخل الذي نص على ضمن الاعفاءات الدخول والارباح المتحققة لبنك الاسكان من القروض والتسهيلات التي يقدمها للمشاريع الاسكانية اما دخوله وان ياتى الاخرى التي لم ينص على اعفائها في

هذا القانون فتخضع للضريبة بعد تنزيل خسارته التي قد تتحقق من القروض والتسهيلات التي يقدمها للمشاريع السكنية وذلك بالرغم مما ورد في قانون بنك الاسكان او أي قانون آخر.

الاعفاء موجود وبالتالي ضمن سياسة الحكومة التي بنص عليها الان قانون الالفاء سيطبق ايضا هذا على القروض السكنية ضمن السياسة التي ستوضع بشكل مشترك بين الاسكان والحكومة والتي ستكون متمشية ايضا مع السياسة الحالية المتجهة الى دعم القروض السكنية لذوي الدخول المتدنية التي هي تحت العشرة الاف وشكرا.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ كامل ابو جابر

الدكتور كامل ابو جابر

دولة الرئيس مع الاحترام والتقدير لما اورده وزير المالية عندما يصبح هذا البنك بلكا تجاريا آخر له مجلس ادارته مستقل شأنه شأن باقي البنوك ما الذي سيضمن للناس انه بالفعل سيقوم بتحقيق الاهداف المرجوه والتي اسس من اجلها؟

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ جودت السبول

السيد جودت السبول

دولة الرئيس هذا السؤال كان محل اجماع في اللجنة المالية عند انعقادها وشارك في ذلك الاجتماع كما اشترت سلفا معالي مقرر اللجنة القانونية.

الذي ينبغي المخاوف التي اشار اليها معالي

الدكتور كامل عاملان او نصان:

اولا: النص نص امر يأمر البنك بان يستمر في دعم مشاريع الاسكان الجماعية والعامه والفردية وبخاصه لذوي الدخل المحدود وفقا للسياسة السكنية التي يتفق عليها من يتفق عليها ؟ وقبل ان اجيب عليها هذا له مقابل او حافز. الحافز هو ما سيحصل عليه البنك من دعم يتمثل في الاعفاءات الضريبية من خلال قانون ضريبة الدخل حيث سيراى هذا الجانب باعتبار ما فقده من ربح نتيجة تقديم هذه القروض التي امر بتقديمها بنص قانوني امر لا يملك ان يخالفه او ان يتردد حياله وفقا للسياسة السكنية التي يتفق عليها سألنا في اللجنة كيف ومن سيتفق اجبنا اولاً ان معالي محافظ البنك المركزي ومعالي وزير المالية من خلال ما يملكان من سلطة قادره على فرض هذه السياسة بالتفاهم مع البنك ذي المصلحة البنك ايضا ذو مصلحة في ان يستجيب لهذه السياسة لان مصلحته محافظ عليها فيما اسلفت ولذلك لا يبقى هنالك أي مجال للمخاوف التي اشار اليها معالي الدكتور كامل او أي متخوف آخر. لان البنك يظل تحت رقابة البنك المركزي ومعالي وزير المالية ملتزم بحكم النصوص قانون ضريبة الدخل بان يحقق له حافز يضمن تغطية خسائره نتيجة تقديم هذه القروض من خلال الاعفاءات وشكرا.

دولة رئيس المجلس

شكرا، معالي الدكتور جواد العناني.

الدكتور جواد العناني

سيدي دولة الرئيس اعتقد بان بنك الاسكان من

المؤسسات التي اثبتت وجودها في الاردن وانها من المؤسسات عندما اعطيت دعما اثبتت موجوديتها وهو اصبح الان من اكثر المؤسسات المؤثرة على الاقتصاد الاردني ومع انني مع التوجه الذي ورد في هذا القانون من حيث انه قد خصص يعطى ان تخصيصنا لا يعني بيع الاسهم الحكومية فيه وانما يعني تخفيف القيود الحكومية المنظمة له وهو قد تحول الان من مؤسسه اقراض متخصصه الى بنك تجاري مرخص بموجب قانون البنوك ساري المفعول ولذلك فان مجلس ادارته يصبح هو صاحب القرارات فيها وانك لا تستطيع ان تلزم البنك بان يعطي قرضا لا يتناسب مع سياسته الائتمانية الا اذا توفر له دعم خارجي يستطيع ان نقله من الجهة الداعمة الى المستفيدين من ذلك الدعم فهو بذلك يصبح قناه ائتمانية خاصه بهذا الموضوع ولذلك فان مقدار ما سيقوم به البنك لن يعتمد على سياسة البنك ويجب ان لا يترك لكرم البنك ومجلس ادارته لانهم سيتصرفون بعقليته من يريد ان يدافع عن حقوق والمساهمين والمودعين وليس عن حقوق المقترضين في الدرجة الاساسية. هذا هو هدفه والبنك وجد ليربح واذا الان فقد كثير ا او بعض الامتيازات التي كان يتمتع بها بموجب قانونه الذي نحن بصدد الغائه فان هذا لابد وان ينعكس على كلفته وان هذه الكلفة لابد ان تترجم عندما يمنح بنك الاسكان قروضا اسكانية او غيرها.

ولذلك هو سيتقيد باسعار الفوائد السائرية في السوق وقروض بنك الاسكان بالذات كانت

مكنا فيه العمل

مجديه اجتماعيا لان البنوك التجارية العاديه لا تقدم قروضا متوسطه الاجل او طويلة الاجل لقطاع الاسكان.

ومن هنا فان احجام بنك الاسكان مستقبلا ليس فقط عن تقديم القروض سيخلق فراغا في سوق الائتمان الاردني وانه ايضا سيؤثر على بعض المؤسسات التي تم استخدامها مؤخراً مثل مؤسسة العقار الثانوية التي انشأت ويجب ان تعتمد على التمويل التي يأتيها من بنك الاسكان. وانا الحقيقة مع اعتذاري اريد ان اتحدث بحرية والسبب لانني لم احضر اللجنة المالية ولم اتحدث فيها ولا اذكر انني تلقيت دعوة لحضور الاجتماع.

لذلك قلالي اري ان نص الفقرة الرابعة التي ستاتي بعد ذلك والذي يترك لمجلس الادارة بمثابة تعليمات وقرارات يصدرها صنادرة عن مجلس الادارة ان مجلس الادارة سيعتبر التعليمات الصادرة بموجب القانون الحالي تعليمات يستطيع مجلس ادارة البنك ان يغيرها ويعدلها ويلغيها كل هذه تجعلنا في الواقع نقول باننا الآن قد حولنا بموجب هذا البنك بموجب هذا القانون حولنا مسؤولية قروض الاسكان الجماعية الى الحكومة لتقدم قروضا لدعم هذا القطاع وان يكون البنك بموجب الوضع الحالي. انا في رأبي رغم هذه المخاوف التي ابدتها معالي الدكتور كامل الا اننا في الواقع نريد ان نعترف باننا نقرب كلفة بنك الاسكان الى كلفة التمويل التجاري وهذا ايضا جزء من عملية اصلاح الاقتصاد ولكن يجب ان يرتب في

المستقبل مبالغ دعم اكبر لقطاع الاسكان في موازنة الحكومة.

هذا امر يجب ان نكون واثقين منه، لان ما كان يقدم من دعم غير مباشر لبنك الاسكان سوف يلغى بموجب هذا القانون وسوف يترجم ذلك الى اكلاف اضافية.

هذا ما اردت ان اوضحه يا سيدي وانا مع القانون وشكراً.

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور رجائي المعشر.

الدكتور رجائي المعشر

شكراً دولة الرئيس، ارجو ان تسمحوا لي اعرض لكم بعض الارقام التي اعطانا اياها بنك الاسكان في اجتماع اللجنة المالية: اولاً مجموع القروض التي اعطيت لذوي الدخل المحدود في السنة الواحدة معدلها حوالي (٥٦) مليون دينار.

مجموع القروض القائمة لذوي الدخل المحدود الآن لدى بنك الاسكان (٥٦) مليون.

حجم موازنة بنك الاسكان (١١٥٤) مليون هذا يوجه ان حجم الاقراض لغايات الاسكان تشكل نقطة في بحر اعمال بنك الاسكان وليس هو العمل الرئيسي.

الموضوع الثاني ان الحكومة اتجهت الى تحويل الدعم من الدعم المباشر الى الدعم الغير المباشر في جميع اجراءاتها. الدعم المباشر في قطاع البنوك يأتي من خلال دعم الفائدة، الان بنك الاسكان مطلوب منه ان يقدم بموجب احكام القانون الحالي الذي بين ايدينا اداء القروض

لذوي الدخل المحدود بفائدة اقل من الفائدة التي يتقاضاها من بنوك تجارية.

اما الدعم فيأتي عن طريق اعفائه من ضريبة الدخل بموجب نص المادة التي قرأها معالي وزير المالية قبل قليل.

فلذلك الدعم سيأتي له بطريقة غير مباشرة عن طريق دعم السياسة المالية لعمليات بنك الاسكان وليست السياسة النقدية وهذا فيه خطوة الى الامام لتصليح تشوهات موجودة في القطاع المصرفي بسبب وجود مؤسسات متخصصة قادرة ان تعطي قروض بأسعار متدنية لوجود هذا الدعم الغير مباشر.

ثالثاً مجلس النواب الحكومة بان تعاون جميع البنوك نفس المعاملة يعاملها بنك الاسكان فيما يتعلق باي دعم يتقاضاه اذا كان في مجال الضريبة اذا اعطت قروض اقل او في مجال رسوم الرهن او فك الرهن أخرى.

فاذا طبقت هذه القاعدة فسيكون بإمكان البنوك الأخرى أيضاً الدخول في تمويل قطاعات الاسكان وهذا سيزيد عدد المؤسسات العاملة في هذا المجال عن الموجود حالياً وقد يكون هذا مناسب ومفيد للبنوك الأخرى وللقطاع المستفيد من ذوي الدخل المتدني.

لذلك اهمية اصدار هذا القانون قد يكون من المناسب ان نوصي الحكومة بدراسته واصداره ضمن قوانين الحزمة الاقتصادية لترغب في اصدارها قريباً، وعلى ضوء ذلك جاء القانون متوازناً يحقق الهدف، يحول مؤسسة تعمل في

الواقع كنك تجاري الى مؤسسة تجارية مراقبة من قبل البنك المركزي بموجب قانون البنوك ولا تستفيد من غطاء حجمه اقل من ٥% من اعمالها في مجال الاسكان لذوي الدخل المتدني للحصول على اعفاءات وامتيازات كبيرة جداً وشكراً.

دولة رئيس المجلس

شكراً، دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء

تقنياً على ما اثر دولة الرئيس واعلق اولاً على صعيد شخصي كنت اتمنى لو ان بنك الاسكان بقي بنكاً متخصصاً والحاجة حقيقة ماسة لان يكون هناك كمؤسسة اقراض متخصص في مواضيع الاسكان، ولكن وللأسف وبالممارسة وبالفعل فقد استطاع بنك الاسكان على مدى السنوات كثيرة ان يستفيد من الحوافز الممنوحة له كبنك اقراض متخصص ليتمدد ويتوسع ويصبح منافساً لكافة البنوك التجارية في كافة انحاء المملكة واذا جاز التعبير وايضاً على صعيد شخصي في مجال المنافسة في الجهاز المصرفي وصلت الامور الى حد يشبه نقطة التسلسل.

دولة الرئيس هل يجوز ان نصبح للجهة التي قامت بنقطة التسلسل بالاستمرار لتسجيل هدف ام نقف ونراجع ونصوب.

نحن الآن نقف ونراجع ونصوب لان بنك الاسكان لم يعد له علاقة بالاسكان الا بالاسم ونحن ماسة وحقيقية لنوضوع تشجيع الاسكان

مجلس الاعيان

وهذا شيء تريد الحكومة ان يكون هناك توجه وان يكون هناك سياسة والتفق مع بعض الاقتراحات بضرورة ان يكون هناك قنوات استثمارية ربما يجب ان نعود الى فكرة ان حوافز ضريبية وان يكون هناك حوافز نقدية تعمم على كافة البنوك، ان استجابات البنوك التجارية لهذه الحاجة الماسة كان به وان لم تجب ربما يجب ان نعود الى فكرة ان يكون مؤسسة اقراض متخصصة توفر لها كل امكانيات النجاح بكل انواع الدعم سواء كانت المباشرة وغير المباشرة وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ طاهر حكمت.

السيد طاهر حكمت

سيدي كلما زادت المناقشة كلما توضح الموضوع اكثر، نعرف الآن ان بنك الاسكان بالرغم من انه صادر بقانون معين وفيه التزامات معينة على البنك فان عمله ونشاطه في مجال الاسكان لذوي الدخل المحدود والاسكان بوجه عام لم يعد يشكل الا نقطة صغيرة في بحر كبير. وهذا دليل على تراكمات معينة من مخالفات للتوجهات الاساسية التي املت ليجاد بنك الاسكان.

انا في هذا القانون نعالج وضعاً قائماً، وهذا الوضع القائم معالجته بهذه الطريقة يبدو انها افضل ما يمكن ان تتم عليه في مثل هذه الظروف التي وصل اليها بنك الاسكان من التخلف ومن حجم عملياته، وايضاً ان هذا

التوجه وهذا الالفاء يساهم في تصحيح التشوهات الموجودة الأخرى في الاقتصاد الاردني، لكنني اود في مداخلتني هذه ان اسجل ما يلي :

اولاً - ان عبارة (وفقاً للسياسة السكنية التي يتفق عليها) وانا اعالج الموضوع هنا من ناحية فنية قانونية محضة هذه العبارة غير سليمة قانونياً وانها تحتوي على كثير من الغموض كما اشار معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي.

وان التساؤل حول مدى التزام مجلس ادارة البنك بعد ان يصبح شركة بما هو منصوص عليه في القانون تساؤل قائم، ولكن في محاولة للاجابة عليه اقول ان السياسة السكنية التي يتفق عليها يجب ان ينصرف في فهمنا وباعتبار ان هذه المداولة جزءاً من الاعمال التحضيرية للقانون يجب ان تنصرف الى السياسة العامة للدولة وليس للسياسة السكنية في مجلس ادارة بنك الاسكان مستقبلاً. هذا من جهة بمعنى ان علينا ان نفسر هذا النص الغامض والفاصل ضمن هذا المفهوم وبذلك نكون بهذا التفسير قد لبينا متطلبات التعديل الذي قدمه مجلس النواب.

وباعتقادي ايضاً، اسمحوا لي ان اتكلم كيف يمكن قانوناً ان نلزم مجلس الادارة الجديد في التوجهات السياسية العامة، اضافة الى الادوات المتاحة لوزير المالية وللبنك المركزي في مراقبة اعمال البنك. فاعتقد ان هذا النص الذي كان مرافقاً وشرطاً لتحويل البنك من بنك منشأ بقانون الى شركة يعتبر هذا النص شرطاً مضافاً

من شروط تأسيسه وانشائه بمعنى انه يعتبر جزءاً من نظامه الاساسي على ادارة البنك ان تلتزم بهذا الشرط لانه عندما انشئ اساساً في ثوبه الجديد كان شرط انشاءه الموافقة ان يتصرف في موضوع مشاريع الاسكان وفقاً للسياسة السكنية العامة التي تقوم بها الدولة. هذا هو التوضيح القانوني الوحيد الذي يمكن ان يساعدنا على الزام مجلس ادارة البنك مستقبلاً بالسياسة السكنية العامة. وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

سعادة المقرر.

السيد المقرر:

سيدي الرئيس كما تفضل دولة رئيس الوزراء والسادة الزملاء اننا نتعامل مع واقع قائم وهذا الواقع هو ان بنك الاسكان اصبح بنكاً تجارياً بكل معنى الكلمة بغض النظر عن تسميته، لكنه استمر بالتمتع بامتيازاته لا تتمتع فيها البنوك الأخرى. ومن هنا الحقيقة فقد البنك بهذه الحالة جميع الامتيازات الموجودة بقانون عندما يتحول، لكن الامتياز الضريبي الذي وجد له لانه كان بنكاً متخصصاً وجد ذلك النص بالتحديد في قانون ضريبة الدخل لبنك الاسكان.

ومن هنا نشأت توصية اللجنة المالية في مجلس النواب الا ان هذا النوع ايضاً من الدعم يجب ان لا يحصر في بنك الاسكان وان يعمم لجميع البنوك التي ترغب ممارسة هذا النشاط.

ومن هنا الحقيقة وانا اشتركت مع اللجنة المالية لمجلس النواب في مناقشتها واعتقد ان مجرد

اجازة هذا القانون يعني حكماً انه لا بد من تعديل قانون ضريبة الدخل بحيث ان ما هو متوفر فيه من اعفاء ضريبي وحوافز ضريبية يجري توفيرها لجميع البنوك.

القضية الثانية التي اريد ان اعلق عليها وهي السياسة السكنية. السياسة السكنية هي من صلاحيات الدولة هي التي تحدد السياسة السكنية وهي التي تحدد اهداف التنمية وهي التي تحدد الوسائل التي تؤمن تحقيق هذه الاهداف، والتصحيح الاقتصادي يقتضي ان تتوفر هذه الوسائل لدى جميع المؤسسات المالية وان لا تنحصر في مؤسسة مالية واحدة، كذلك لا اعتقد

ان الطريقة الوحيدة لدعم هذا القطاع الهام هو الاعفاء الضريبي، اعتقد ان الحكومة تدرس وسائل أخرى لدعم هذا القطاع وعلى رأسها هو توفير الاموال التي تمكن من الاقراض لمدة طويلة، وان الفائدة جزء مهم من العبء على المواطن عندما يشتري مسكن لكن المدد الزمنية التي يدفع او يسدد فيها هذا الدين هي بنفس الاهمية ان لم تكن اكثر اهمية. واعتقد ان الحكومة لها فترة ومن خلال برنامج الاصلاح الاقتصادي والتعلق بالقطاع المصرفي تدرس هذه الوسائل ان كان في قطاع الاسكان او قطاع الصناعة او القطاعات المختلفة. احببت فقط ان اقدم هذا الايضاح وربما يكون هناك تعليق

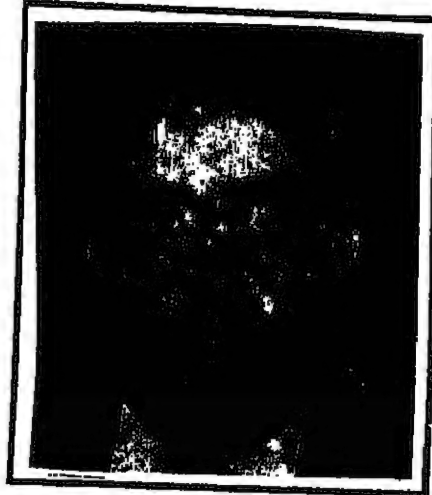
لمعالي وزير المالية.

دولة رئيس المجلس:

الدكتور سعيد اللال: له مداخلة مختصرة وبهذا

مكتبة العدل

نسمع الرد الشامل من معالي وزير المالية.
الدكتور سعيد التل:



ذكر دولة رئيس الوزراء اننا بحاجة الى مؤسسة للاسكان بمعنى اننا بحاجة الى بنك اسكان جديد. وذكر دولة رئيس الوزراء ان القانون هو عملية تصويبية للواقع القائم. اتسامل لماذا لا تكون العملية التصويبية باعادة بنك الاسكان الى الاسس التي قام على اساسها والتي تفضل بذكرها معالي الدكتور كامل ابو جابر؟ وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

معالي وزير المالية.

معالي وزير المالية:

شكراً دولة الرئيس، النقطة التي اثرت وثار حولها الجدل فيما يتعلق بكيف سيلتزم بنك الاسكان الاستمرار في تقديم القروض السكنية او دعم.

اود ان اشير كما ذكر دولة رئيس الوزراء وبعض السادة الاعيان ان نشاط البنك اخذ يتضائل في قروض الاسكان التي ان اصبحت النسبة ضئيلة جداً من مجمل عملياته، مما يعني انه كان بإمكان بنك الاسكان ان يوصل هذه

النسبة او هذه المساهمة الى الصفر. ومرد ذلك يا سيدي هو ان قانونه الحالي ما ورد فيه ما يتعلق بدعم مشاريع الاسكان والقروض السكنية يقول في المادة (٦):

يهدف البنك الى دعم الحركة العمرانية والانشائية في المملكة وفق الاحتياجات العامة للمواطنين والخطط الانمائية للحكومة.

نحن نعتبر التعديل الذي ورد في مشروع الالغاء في مشروع القانون هذا جاء النص اقوى مما يلتزم البنك، لانه جاء النص يستمر البنك في دعم مشاريع الاسكان الجماعية والعامة والفردية وبخاصة لذوي الدخل المحدود وفق السياسة الاسكانية للحكومة. مما يعني يا سيدي ان النص الجديد اقوى من النص القديم ويلتزم البنك انه بالتعاون مع الحكومة ان ينفذ السياسة الاسكانية للحكومة وهي اننا في رأيي اقوى من النص القديم الذي كان موجود في القانون الحالي وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

معالي الدكتور جواد العناني.

الدكتور جواد العناني:

يا سيدي انا لا اريد ان تمر علينا نقطة ان بنك الاسكان خفف كثيراً من قروضه الاسكانية بحكم عملياته وان نحن في الواقع نخضع للامر الواقع. انا في تقديرنا ان بنك الاسكان قلص انتمائه السكني لان الحكومة كانت في الاول تعطيه مخصصات لهذه الغاية ثم توقفت. انا لا اعتقد كما ان الاقتراح بتحويل ضريبة الدخل سيفتح قروض طويلة الاجل من قبل البنوك التجارية طالما انه متاح امامها ان يشكروا

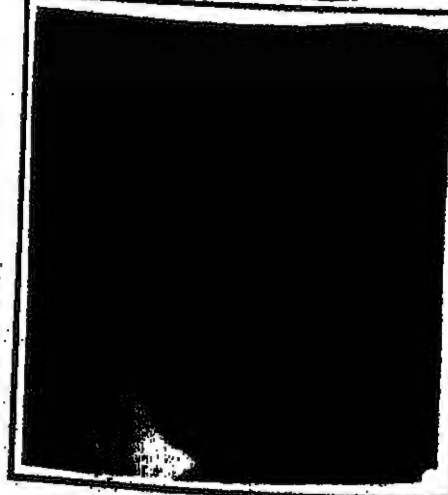
سندات واوراق ماليه اخرى مجزية لهم اكثر من ان يعطوا قروض اسكان وهي ايضا معفاء من ضريبة الدخل.

اعتقد ان مشكلة عدم وجود مثل هذه المؤسسة له تأثير واثار اقتصادية اكبر بكثير مما يبدو للوهلة الاولى، خاصة وان هناك ترتيبات حكومية مثلاً سيأتي علينا قانون المنظمة التعاونية بعد قليل، قروض الاسكان للمنظمة التعاونية من اين ستأتي في المستقبل اذا اردنا ان ننشئ هناك مؤسسات تعاونية لهذه الغاية. كل ما نريده باعتقادي ان القانون في وضعه الحالي اذا اردنا ان نوافق على هذا القانون فلنوافق عليه كما هو انسجاماً مع سياسة التصحيح الاقتصادي القائم لان هذا هو قرار خصخصة ليس ببيع الاسهم وانما ايضا بتحويله من مؤسسة شبه عامة وشبه رسمية الى مؤسسة خاصة كلياً. وشكراً سيدي.

دولة رئيس المجلس:

معالي الاستاذ سالم مساعده.

السيد سالم مساعده:



شكراً دولة الرئيس، الصحيح في نقطة اود ان ازيد وضوحاً لها. موضوع القانون الحالي

ومقارنته بالقانون المقترح او بالنص المقترح، القانون الحالي جاء خالياً من نص يلزم البنك باعطاء قروض بفوائد متدنية بالفوائد التي يعطيها حالياً وكان دافعه لذلك الحوافز التي اعطيت له، والاعفاءات الموجودة في القانون. في حين النص الحالي جاء اكثر وضوحاً لتشجيعه او الزامه في استمرار في دعم مشاريع الاسكان الجماعية والعامة وجاءته الحوافز بقانون ضريبة الدخل بالنص الذي اشار اليه معالي وزير المالية.

النقطة الثانية التي اريد ايضاحها: بان تدني نسبة القروض المعطاة للمشاريع الاسكانية او لذوي الدخل المتدني في مشاريع اسكانية ناتج ليس عن عدم استجابة البنك للطلبات التي قدمت اليه انما ناتج عن زيادة نشاطه في الاعمال التجارية الاخرى بحيث تدلت النسبة ولكن ليس على حساب الاستجابة لطلبات الاقتراض المقدمة اليه للمشاريع السكنية فقد اكد مدير بنك الاسكان بوجود معالي وزير المالية ومعالي محافظ البنك المركزي بانه لم يسبق للبنك ان رفض طلباً لطلب الاقتراض لغايات السكن الفردي اطلاقاً بتاريخه حتى الان ولا يوجد في قيوده اي طلب مرفوض حتى الان لمثل هذه الحالة.

والما جاءت تدني النسبة كما ذكرت بزيادة نشاطاته الاخرى ومحافظته على جميع طلبات الاقتراض لغايات السكن. وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

يبدو الدكتور كامل عدده شيء مهم جداً.

مكتبة الامم المتحدة

الدكتور كامل ابو جابر:

ياسيدي ارجو ان يتسع صدرك في هذه الجلسة الاخيرة لاعتقادي ان الامر على غاية كبيرة من الامة والامر طبعاً يعود الى المجلس وكما قال الزملاء في عدد من المناسبات السابقة المجلس سيد نفسه.

انا لا اناقش في هذا الموضوع من منطلق الجدوى الاقتصادية انا اناقش من منطلق الحس الاجتماعي وفلسفة الدولة والهدف الاساسي من بنك الاسكان كان لتشجيع الحركة العمرانية، اما القول لم يرفض طلب واحد هذا لا يكفي، اذ كان من اهم واجبات على البنك ان يبحث ويعمل على تشجيع الاسكان لا مجرد الموافقة على طلب او رفض طلب.

دولة الرئيس تفضل وقال ان هنالك حاجة وحاجة ماسة (انا اقتبست من كلامه) الى بنك متخصص للاسكان، لدينا بنك وبنك ناجح. دولة رئيس المجلس:

شكراً، الان ناتي للمادة (٢) التي تلاها سعادة المقرر.

هل يوافق المجلس الكريم على ما جاء من مجلس النواب؟

موافقه.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٣) ١ - على مجلس ادارة بنك الاسكان اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لتوفير اوضاع بنك كشركة مساهمة عامة وفقاً

لمتطلبات قانون البنوك وقانون الشركات المعمول بهما وذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذ مفعول هذا القانون قابله للتديد للمدة التي يحددها مجلس الوزراء، ويعتبر البنك بعد ذلك الخلف القانوني الواقعي لبنك الاسكان بما له من حقوق وما عليه من التزامات، ويحل طرفاً في العقود والتعهدات التي كان بنك الاسكان طرفاً فيها.

ب - يصدر البنك المركزي الاردني قراره في اي حالة تعترض تنفيذ أي حكم من احكام الفقرة (١) من هذه المادة بناء على طلب مجلس ادارة البنك اذا كانت من الحالات التي لا يملك صلاحية النظر فيها.

قرار مجلس النواب

المادة (٣):

الفقرة (١): موافقه.

الفقرة (ب):

موافقه بعد تعديل عبارة (الحالات التي لا يملك صلاحية النظر فيها). لتصبح (الحالات التي لا يملك المجلس صلاحيات النظر فيها).

الحقيقة قبل ان يناقش السادة الاعيان هذه المادة يوجد ثغرة ولا بد لنا من ايضاحها هنا وهو خضبتنا من قيام فراغ بين الوقت الذي يسري فيه ليصبح هذا التشريع نافذا وبين الوقت الذي يوفق البنك اوضاعه مع احكام هذا القانون. وناقشت اللجنة المالية هذا الموضوع في اجتماعها مع المسؤولين وتعتقد اللجنة ان لا يبرر للبنك ان يستمر لمدة ثلاثة اشهر او اكثر لتوفير اوضاعه.

عندما ينشر القانون في الجريدة الرسمية يصبح نافذ المفعول لمرور ثلاثين يوم على ذلك.

ويمكن لبنك الاسكان ان يوفق اوضاعه خلال هذه الفترة وقد سمعنا من مدير عام بنك الاسكان بحضور معالي محافظ البنك المركزي ومعالي وزير المالية تأكيداً بأنه سوف يفعل ذلك.

ولذلك احببت ان ابين هذه النقطة التي اعتقد ان من الضروري ان تسجل في محضر هذه الجلسة واذا شاء معالي وزير المالية ان يتكلم باسم الحكومة ان يعلق على هذا الموضوع وذلك لتجنب هذه المؤسسة قيام أي فراغ وطبعاً لا يجوز في التشريع ان يبقى أي فراغ لكن الامر يستطيع معالجته بصورة اداريه من خلال ان يجري التوفيق وان يكون منجزاً بنفس اليوم الذي ينشر فيه في الجريدة الرسمية.

اردت ان ابين هذه الملاحظة قبل ان يناقش السادة الاعيان هذه المادة.

دولة رئيس المجلس:

معالي الاستاذ جودت السبول.

السيد جودت السبول:

شكراً سيدي الرئيس، نحن في المادة (٣) طبعاً وفيها مكن خطر: في التشريع لا يجوز اطلاقاً ان ينطوي أي تشريع على احتمال سيؤدي بالحث الى محظورة، المحظور جاء بسبب ورود عبارة (بعد ذلك) وذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذ مفعول هذا القانون قابله للتديد للمدة التي يحددها مجلس الوزراء ويعتبر البنك بعد ذلك الخلف القانوني الواقعي لبنك الاسكان بما له من

حقوق وما عليه من التزامات الى اخر النص.

لقد اثرتنا في الاجتماع هذه النقطة واشترنا الى المحاذير التي تنطوي عليها حتى ولو استمر نفاذها للنصف يوم، من سيقوم الدعوى على احد فروع بنك الاسكان بطلب اخلاء مبنى يشغله او الخ لان الشخصية الاعتبارية نص على المدة التي يكون قد اكتسبها بعد ذلك لو حذفنا ورجونا معالي وزير المالية ان يعود للمجلس سيتحدث معهم من اجل حذف هذه العبارة وعاد اليها بما املنا بذلك لكن يبدو ان الجلسة كانت قد انتهت. انا اعتقد ان اقرار هذه المادة مع الابقاء على عبارة (بعد ذلك) ينطوي على محذور يجدر بنا ان نتفاده وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس:

معالي وزير التعليم العالي.

معالي وزير التعليم العالي:

سيدي الرئيس حين عرضت الفقرة (١) من المادة (٣) كنت في هذا المقعد وطلبت الكلمة وسهوت عن فتح الميكروفون طالباً شطب عبارة (بعد ذلك) ولم يعارض مجلس النواب على هذا. تبين لي من التسجيلات او هكذا فهمت من الادارة ان الميكروفون لم يكن عاملاً.

ولذلك بعد ذلك هي عبارة طلبنا ان لا تكون في القانون فإذا رأى المجلس الكريم ان يختبر هذا خطياً فلنا فيمكن تداركه على انه اذا لم يرى المجلس هذا الرأي فان القانون سوف يحدث مشكله كبيرى لانه سيحدث فراغ قانوني لمدة ثلاثة اشهر، لم يختبر البنك الجديد خلفاً للبنك

مجلس الاعيان

السابق وبذلك تضيق الحقوق ولا يمكن تداركها. ولذلك هذه العبارة تنسف القانون وتعرض هذا البلد لأكبر مشكلة لغوية في حياته. فارجو المجلس ان يأخذ بهذه المداخلة وكأنها مرجع لمحضرة الجلسة والامر لكم. وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

سعادة المقرر:

السيد المقرر:

في الواقع كما تفضل معالي وزير التعليم العالي عندما لاحظنا هذا الامر وكان مجلس النواب ملقحاً اقترحنا على معالي وزير المالية ان يعود الى مجلس النواب وان يحاول تصحيح هذا الامر وحاول معالي وزير التعليم العالي ان يسجل ذلك ولم يكن هنالك احد من اعضاء مجلس النواب وقد طمأننا معالي وزير المالية بأن مجلس النواب قد وافق على شطب هذه العبارة. ويعود للمجلس الكريم بناءً على تأكيد الحكومة لان هذا الكلام سجل وكان هنالك خلل فلي ان التسجيل كان معطلاً، فإذا اراد المجلس ان يأخذ بهذا الامر ويعتبر ان هذا نتج عن خلل فلي فهذا يعود للمجلس، علماً بأن هنالك ايضا الاسلوب الاخر الذي طرحته وهو ان يتم توفيق في الفترة وقد ينتهي في نفس اليوم وفي نفس اللحظة التي ينشر فيها في الجريدة الرسمية من ناحية ادارية يمكن ان يعالج بهذا الاسلوب او بذلك الاسلوب ويعود الامر الى المجلس الكريم.

دولة رئيس المجلس:

معالي الأستاذ طاهر حكمت:

السيد طاهر حكمت:

دولة الرئيس قد اكون انا الذي اثرت هذه النقطة القانونية وبيئت الفجوة التي تحدث اذا بقي النص كما هو. ودون شك ان معالي جودت السبول هو الذي ابديني ابتداءً وانتهاءً بذلك وتبين بعد الدراسة ان هاتين الكلمتين تشكلان عقبة يجب التغلب عليها، وجرت المحاولات التي اشير اليها الان من سعادة المقرر ومعالي وزير التعليم العالي.

من الناحية الفعلية وحرصاً على التقاليد الدستورية والقانونية كأننا لانستطيع برأيي ان نقول ان ماورد في هذا النص الخطي المقدم الينا ملغاً نظراً لواقعة الخلل في التسجيل لمداولات مجلس النواب. لانستطيع ان نستند الى ذلك حقيقة وان يقوم مجلسنا الكريم بشطب هاتين الكلمتين.

انا اعتقد ان المخرج الحقيقي هو ان تعتبر المداولات التي تجري الان وتوضيح معالي وزير التعليم العالي لما جرى في مجلس النواب اثناء اثاره هذا الموضوع تعتبر هذه جزءاً من الامور الاساسية في تفسير هذا النص في حال حدوث نزاع في تطبيقه مستقبلاً واعتقد ان مجرد تسجيله بهذا الشكل يكون كافياً فاذا اضفنا الى ذلك الالتزام الذي التزم به مدير بنك الاسكان حيناً لو كان موجوداً في هذه الجلسة لانه يستحسن ان يقدم التزامة امام المجلس بكامله وليس كما فعل امام اللجنة المالية فقط، اذا التزم مدير عام المجلس بأن لا يكون هنالك تساوت

زمني بين طرح هذا القانون ونفاذه وبين توفيق الاوضاع فأننا نكون قد حللنا هذه المشكلة. وارجو ان نكتفي بذلك. وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

معالي الأستاذ جودت السبول.

السيد جودت السبول:

شكراً سيدي الرئيس. انا اصدق معالي وزير التعليم العالي فيما قاله، لكنه اشار ايضا ان التسجيل خلا من تسجيل مثل هذه الملاحظة. اذا فالامر بقي بينه وبين نفسه والمجلس لم تصل اليه عبارته المصححة والصحيحة التي قالها معاليه، اذا انا لا اعتقد انه يمكن الركون الى مجرد قولها دون ان يحملها المذيع الى بقية اعضاء المجلس الكريم لكي يقولوا رأيهم فيه ان المداولات في هذا المجلس يمكن ان تصحح الامر.

انا ابحت عن أي مخرج يفرجنا من هذا المأزق لكنني احذر من استمراره حتى مع الوعود التي اطلقت ان الاجراءات اللازمة ستتخذ بسرعة وربما استغرق ذلك يوماً او بعض يوم هل فيهم ان ينكروا انهم ظلوا تلك المسافة الزمنية التي مدتها ساعات بغير شخصية اعتبارية ودون ان يقوموا بما يجب عليهم؟ لا ادري. تلك كانت مخاوفي اضعها بين يديكم وبين يدي المجلس الكريم والامر امركم وامر المجلس وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

معالي المقرر:

السيد المقرر:

ان ما تفضل به معالي السيد طاهر حكمت وعلى ضوء ما تفضل به معالي السيد جودت السبول، الحقيقة ما تفضل به معالي السيد طاهر حكمت هو وقائع هذه الجلسة وتسجيله كذلك اريد فقط ان اوضح نقطة فرعية مما تفضل به الأستاذ طاهر وهو ان بنك الاسكان يخضع لبنك المركزي ولذلك ما قدمه من التزام مدير عام البنك قدمه بحضور محافظ البنك المركزي وبحضور وزير المالية ولذلك البنك المركزي قادر على الزامه بتنفيذ هذا الامر بحيث ان يتم في نفس الوقت الذي يكون القانون ينشر وفي نفس الساعة وفي نفس الدقيقة التي يكون القانون التي يمر بها ليس نشر القانون وانما بمرور نفاذ مفعول القانون وهي ثلاثين يوماً من نشره في الجريدة الرسمية.

فلذلك هذا الشهر كافي وقد التزم به ويمكنه الحقيقة بالساعة الاولى من العمل في اللحظة او الدقيقة الاولى من العمل ان يكون قد انجز كل اجراءات توفيق اوضاعه واعتقد انا نكتفي بما تفضل به معالي السيد طاهر حكمت.

دولة رئيس المجلس:

الحقيقة هذه المادة معروضة على المجلس الكريم كما جاءت من النواب، أي تغيير فيها سيعيدها الى النواب واعتقد ان السلطة التنفيذية اذا الحث عليها الحاجة ان تعالج بصلاحياتها الدستورية، واقتراح اللجنة الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب ونحن اردنا ان تكون هذه العبارة غير موجودة فلم نستطيع، معروض على

مكتبة

المجلس الكريم هذه المادة كما تلاها سعادة المقرر.

من يوافق على ذلك؟

موافقه. وشكراً لكم.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٤): يلغى (قانون بنك الاسكان) رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ واي تعديل ادخل عليه على ان يستمر العمل بالانظمة الصادرة بموجبه وتعتبر بمثابة تعليمات وقرارات صادرة عن مجلس ادارة البنك وله تعديلها والغاؤها في أي وقت.

قرار مجلس النواب

المادة (٤)

موافقه بعد تعديل عبارة (وله تعديلها والغاؤها في أي وقت) لتصبح (وله تبديلها او تعديلها او الغاؤها في أي وقت).

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة؟ موافقه.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٥): رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

قرار مجلس النواب

المادة (٥):

موافقه كما وردت في المشروع

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة الاجرائية؟

موافقه.

القانون بمجموعه هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقه.

(وهذا هو قانون الغاء قانون بنك الاسكان لسنة ١٩٩٧ كما اقره المجلس وكما سيرسل للحكومة لاتمام المراسم الدستورية عليه).

مجلس الاعيان

الرقم ١٩٧/٤٨/٢٠٠٢

لتاريخ

١٩/٣/١٩٩٧

لوقت

دولة رئيس الوزراء الاكفم

إشارة الى كتاب دولتكم رقم ب ن / ١٢٠١ تاريخ ١٩/٣/١٩٩٧.

قرر مجلس الاعيان في جلسته الثانية عشرة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٨/٣/١٩٩٧ الموافقة على (مشروع قانون الغاء قانون بنك الاسكان لسنة ١٩٩٧) كما ورد من مجلس النواب بشكل معدل.

وقد سبق لمجلس النواب أن قرر الموافقة عليه في جلسته الثانية والعشرين من الدورة العادية الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٦/٣/١٩٩٧ بالشكل المعدل المذكور. أبعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور بأعلاه وبصيغته النهائية راجياً التقضل بإتمام المراسم الدستورية عليه.

رئيس مجلس الاعيان

أحمد اللوزي

مكتبة العمل

قانون رقم () لسنة ١٩٩٧
قانون إلغاء قانون بنك الاسكان

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون إلغاء قانون بنك الاسكان لسنة ١٩٩٧) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) أ- اعتباراً من نفاذ مفعول هذا القانون يصبح بنك الاسكان المؤسس بموجب القانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ بنكاً بالمعنى المقصود من ذلك في قانون البنوك وقانون الشركات المعمول بهما، ومسجلاً ومرخصاً بموجبهما.

ب- يستمر البنك في دعم مشاريع الاسكان الجماعية والعامة والفردية وبخاصة لذوي الدخل المحدود وفقاً للسياسة السكنية التي يتفق عليها.

ج- تحقيقاً للغايات المقصودة من هذا القانون يعتبر مجلس ادارة بنك الاسكان الحالي مجلس ادارة بالمعنى المقصود في قانون الشركات ويمارس أعماله وصلاحياته ومسؤولياته المنصوص عليها في قانون الشركات وفي سائر التشريعات على هذا الاساس، وذلك لحين توفيق أوضاعه وفقاً لأحكام المادة (١/٣) من هذا القانون.

المادة (٣) أ- على مجلس ادارة بنك الاسكان اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لتوفيق أوضاع البنك كشركة مساهمة عامة وفقاً لمتطلبات قانون البنوك وقانون الشركات المعمول بهما وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ مفعول هذا القانون قابلة للتتمديد للمدة التي يحددها مجلس الوزراء، ويعتبر البنك بعد ذلك الخلف القانوني والواقعي لبنك الاسكان بما له من حقوق وما عليه من التزامات، ويحل طرفاً في العقود والتعهدات التي كان بنك الاسكان طرفاً فيها.

ب- يصدر البنك المركزي الأردني قراره في أي حالة تعترض تنفيذ أي حكم من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة بناء على طلب مجلس ادارة البنك إذا كانت من الحالات التي لا يملك المجلس صلاحيات النظر فيها.

المادة (٤) يلغى (قانون بنك الاسكان) رقم (٤) لسنة ١٩٧٤، وأي تعديل أدخل عليه على أن يستمر العمل بالأنظمة الصادرة بموجبه وتعتبر بمثابة تعليمات وقرارات صادرة عن مجلس ادارة البنك وله تعديلها أو تعديلها أو إلغاؤها في أي وقت.

المادة (٥) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

رئيس مجلس الاعيان
أحمد اللوزي

أمين عام مجلس الاعيان
زيد الزريقات

مكشوف الأصل

السيد الامين العام:

ج- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم
(٥٠٤) تاريخ ١٩٩٧/٣/١٦، والمتضمن موافقة

المملكة العربية السعودية

مجلس النواب

الرقم ٥٠٤/٤٩/٥٠٤
التاريخ ١٩٩٧/٣/١٦

الموافق

دولة رئيس مجلس الاعيان الأفخم

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته الثانية والعشرين من الدورة
العادية الرابعة المنعقدة صباح يوم الأحد الموافق ١٩٩٧/٣/١٦ الموافقة على
(مشروع القانون المعدل لقانون العمل لسنة ١٩٩٧) كما ورد من الحكومة.
أبعث لدولتكم أربعين نسخة من مشروع القانون المذكور للتكرم بعرضه
على مجلسكم الكريم لإجراء المقتضى.

واقبلوا الاحترام

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس:

سعادة الاستاذ نذير رشيد.

السيد نذير رشيد:

دولة الرئيس اقترح إحالته الى اللجنة القانونية
لانه لم يأتنا من الحكومة الاسباب التي تدعو
للاستعجال فيه. كذلك لم يأتنا من مجلس النواب
النظر فيه بصفة مستعجلة وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

سعادة الدكتور كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر:

اثنى على الاقتراح، لم اجد في الاسباب الموجبة
ما هو مقنع وقد قرأتها عدة مرات، ولذلك اقترح
إحالته الى اللجنة القانونية.

دولة رئيس المجلس:

معالي الاستاذ طاهر حكمت.

السيد طاهر حكمت:

يا سيدي إحالته الى اللجنة القانونية.

دولة رئيس المجلس:

هناك اقتراح متكرر ومؤيد بان يحال الى اللجنة
القانونية.

هل يوافق المجلس الكريم على إحالته الى اللجنة

القانونية؟

موافقه. اذاً المجلس قرر إحالته الى اللجنة

القانونية.

(وهذا هو قانون معدل لقانون العمل لسنة ١٩٩٧

كما اقره مجلس النواب وكما أحاله المجلس الى

اللجنة القانونية).

مكتبة
الأصل

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٧

قانون معدل لقانون العمل

كما اقره مجلس النواب

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون العمل لسنة ١٩٩٧) ويقرأ مع القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي ومطابقاً عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يعدل نص المادة (٢) من القانون الاصلي على النحو التالي :-
اولاً : بالغاء تعريف كلمة " الجمعية " الوارد فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :-

نقابة اصحاب العمل : الهيئة التي تمثل اصحاب العمل .
ثانياً : بالغاء تعريف عبارة " النزاع العمالي الجماعي " الوارد فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :-

النزاع العمالي : كل خلاف ينشأ بين مجموعة من العمال او النقابة من الجماعي جهة وبين صاحب عمل او نقابة اصحاب العمل من جهة اخرى حول تطبيق عقد عمل جماعي او تفسيره او يتعلق بظروف العمل وشروطه .

المادة ٣- يلغى عنوان الفصل الحادي عشر الوارد في القانون الاصلي ويستعاض عنه بالعنوان التالي :-

نقابات العمال ونقابات اصحاب العمل .

محضر الجلسة الثالثة عشرة الملعقة في ١٨/٣/١٩٩٧

٥١

المادة ٤- يلغى نص المادة (١٠١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٠١

- أ- تعتبر نقابات العمال المسجلة قبل نفاذ هذا القانون قائمة وكأنها مسجلة بمقتضاه .
ب- تعتبر نقابات اصحاب العمل المسجلة قبل نفاذ هذا القانون وكأنها مسجلة بمقتضاه .
ج- على نقابات العمال ونقابات اصحاب العمل المذكورة اعلاه توفير اوضاعها وانظمتها مع احكام هذا القانون خلال مدة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ نفاذه .

المادة ٥- تلغى كلمة (جمعية) او (جمعيات) حيثما وردت في القانون الاصلي بمافي ذلك المراد (١٠٢) ، (١٠٣) ، (١٠٤) ، (١٠٥) ، (١٠٦) ، (١٠٧) ، (١٠٨) ، (١٢١) منه والاستعاضة عنها بعبارة (نقابة اصحاب العمل) او (نقابات اصحاب العمل) ، حسب مقتضى الحال .

رئيس مجلس النواب

امين عام مجلس النواب

م. سعد هائل السويدي

د. محمد الصالحه

مكتبة العمل

السيد الامين العام

د- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم
(٥٠٧) تاريخ ١٩٩٧/٣/١٦، والمتضمن موافقة

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم م.م. ١٥٠/١٩٩٧

التاريخ ١٩٩٧/٣/١٦

الموافق

مجلس النواب على:-

مشروع قانون التعاون لسنة ١٩٩٧، كما ورد
من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه.

دولة رئيس مجلس الاعيان الأفخم

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته الثانيه والعشرين من الدورة
العادية الرابعة المنعقدة صباح يوم الأحد الموافق ١٩٩٧/٣/١٦ الموافق على
(مشروع قانون التعاون لسنة ١٩٩٧) كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض
التعديلات عليه.

أبعث لدولتكم أربعين نسخة من مشروع القانون المذكور للتكرم بعرضه
على مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى.

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

رئيس مجلس النواب

م.سعد هائل السرور

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٧

قانون التعاون

كما اقرا مجلس النواب

المادة (١): يسمى هذا القانون (قانون التعاون لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢): يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني
المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينه على غير ذلك:
المؤسسة: المؤسسة التعاونية الاردنية
المجلس: مجلس ادارة المؤسسة
رئيس المجلس: رئيس الوزراء او من ينييه من الوزراء
المدير العام: المدير العام للمؤسسة

المادة (٣):

أ- تنشأ بموجب احكام هذا القانون مؤسسة رسمية تسمى (المؤسسة
التعاونية الاردنية) تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي
واداري ولها بهذه الصفة تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة
والقيام بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك ابرام العقود
وقبول الهبات والتبرعات ولها ان تقاضي وتقاضي وينوب عنها
النائب العام او المحامي العام المدني في القضايا القانونية
والحقوقية المتعلقة بها، ولها ان توكل عنها أي محام.
ب- يكون المركز الرئيسي للمؤسسة في مدينة عمان ولها ان تفتح
فروعاً لها في انحاء المملكة بقرار من المجلس.

مكتبة العدل

المادة (٤): تتولى المؤسسة الاشراف على القطاع التعاوني وتعمل على رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للتعاونيين والمجتمعات المحلية وتعزيز الاعتماد على الذات لتحقيق المنافع الاجتماعية والاقتصادية للتعاونيات دون أن تمارس العمل التعاوني بذاتها بشكل مباشر.

وتحقيقاً لهذه الاهداف تتولى المؤسسة القيام بالاعمال والمهام التالية:-

- أ- تسجيل الجمعيات والاتحادات التعاونية والاشراف عليها.
- ب- تقديم الارشاد والتوجيه والخدمات الفنية للجمعيات والاتحادات التعاونية ولاعضائها ومتابعة ومراقبة حساباتها والتصديق على ميزانياتها.
- ج- تقديم الدعم الفني للجمعيات والاتحادات التعاونية لتيسير اتصالها بمصادر الاقراض وتأسيس صناديق تعاونية نوعية او عامة بهدف تمويل مشاريعها.
- د- تنظيم دورات التدريب والتعليم التعاوني لاجزاء الجمعيات والاتحادات التعاونية والعاملين فيها بما في ذلك تأسيس المعاهد التعاونية ومراكز التدريب لهذه الغاية.
- هـ- نشر الثقافة التعاونية بوسائل الاتصال المختلفة مع المواطنين.
- و- اعداد مشاريع التشريعات المتعلقة بالقطاع التعاوني في المملكة.
- ز- التعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتمكين الجمعيات والاتحادات التعاونية من تنفيذ برامجها التنموية في مختلف القطاعات.

ط- الاشتراك مع الجمعيات والاتحادات التعاونية بتمثيل القطاع التعاوني لدى المنظمات العربية والاقتصادية والدولية الرسمية

المادة (٥):

أ- يتولى ادارة المؤسسة مجلس ادارة يتم تشكيله على النحو التالي:

- ١- رئيس المجلس: رئيساً
- ٢- المدير العام: نائباً للرئيس
- ٣- الامين العام لوزارة الزراعة: عضواً
- ٤- الامين العام لوزارة المالية: عضواً
- ٥- الامين العام لوزارة التخطيط: عضواً
- ٦- المدير العام لمؤسسة الاقراض الزراعي: عضواً
- ٧- المدير العام للمؤسسة العامة للسكان والتطوير الحضري: عضواً
- ٨- رئيس الاتحاد العام التعاوني الاردني: عضواً
- ٩- رئيس الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين: عضواً
- ١٠- ثلاثة اشخاص من الاعضاء التعاونيين يعينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس المجلس لمدة اربعة سنوات قابلة للتجديد.
- ب- تحدد مكافآت اعضاء المجلس مقابل حضور الجلسات بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس المجلس.

المادة (٦): يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية:-

- أ- وضع السياسة العامة للمؤسسة.
- ب- التنسيق مع الجمعيات والاتحادات التعاونية لاعداد الخطط والبرامج للقطاع التعاوني في المملكة.
- ج- دراسة واقرار مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة ورفعها الى مجلس الوزراء لاعتماده.
- د- اقرار الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

مكتبة العمل

المادة (٧): يعقد المجلس اجتماعاته بدعوة من رئيس المجلس او نائبه حالة غيابه مره كل شهرين على الاقل وكلما دعت الحاجة الى ذلك ويكون اجتماعه قانونيا اذا حضرته اغلبية اعضائه على ان يكون رئيس المجلس او نائبه في حالة غيابه واحدا منهم ويصدر قراراته بالاجماع او بأغلبية اصوات الحاضرين وعند تساويها يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة.

المادة (٨): يعين المدير العام وفق احكام نظام الخدمة المدنية بقرار من مجلس الوزراء وبناء على تنسيب رئيس المجلس على ان يقترن قرار التعيين بالارادة الملكية السامية.

المادة (٩): يتولى المدير العام المهام والصلاحيات التالية:-

- أ- تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة التي يضعها المجلس والقرارات التي يتخذها.
- ب- ادارة اعمال المؤسسة والاشراف على موظفيها وشؤونها المالية والادارية.
- ج- اقتراح البرامج التي من شأنها تحقيق اهداف المؤسسة ومهامها وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها للمجلس.
- د- اعداد مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة وعرضه على المجلس.
- هـ- أي مهام اخرى يكلفه المجلس بها او تناط به بمقتضى الانظمة التي تصدر بموجب هذا القانون.

المادة (١٠): تتكون الموارد المالية للمؤسسة من المصادر التالية:-

- أ- مائتخصه الحكومة لها في الموازنة العامة.
- ب- الهبات والمنح والمساعدات التي يوافق عليها المجلس شريطة موافقه مجلس الوزراء اذا كانت من مصدر غير اردني.
- ج- ريع اموال المؤسسة المنقولة وغير المنقولة.
- د- مايوزل اليها من اموال المنظمة التعاونية الاردنية.
- هـ- اجور أي خدمات تقدمها.

المادة (١١): تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة نفسها.

المادة (١٢): أ- ينقل موظفو المنظمة التعاونية ومستخدموها الى المؤسسة عند صدور هذا القانون دون المساس بحقوقهم المكتسبة.

ب- تسري على المؤسسة الانظمة المتعلقة بالشؤون الادارية والمالية واللازم والاشغال والموظفين المطبقة على الوزارات والدوائر الحكومية.

المادة (١٣): تعتبر اموال المؤسسة اموالا عامة ويتم تحصيلها بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية.

المادة (١٤): تتمتع المؤسسة والاتحاد العام التعاوني الاردني المنصوص عليه في المادة (١٨) من هذا القانون بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية.

تحتفظ منه الأصل

المادة (١٥): تخضع حسابات المؤسسة لرقابة ديوان المحاسبة.

المادة (١٦) أ- تحدد بأنظمة تصدر لهذه الغاية الاحكام والاجراءات المتعلقة بتأسيس وتسجيل الجمعيات التعاونية والاتحادات التعاونية والفروع وجميع الامور المتعلقة بها وشروط العضوية فيها واسلوب ادارتها وحلها والتصرف باموالها وكيفية تشكيل الهيئات العامة لها ومجالس ادارتها واجتماعاتها والمهام المنوطة بكّل منها وسائر الامور الادارية والمالية الخاصة بها وتحديد رسوم الانتساب اليها ورسوم الاشتراك فيها.

ب- تعتبر الجمعيات للتعاونية المسجلة قبل العمل باحكام هذا القانون وكأنها مسجلة بمقتضاه شريطة توفيق اوضاعها مع احكامه خلال سنه من تاريخ نفاذه.

المادة (١٧) أ- تتمتع الجمعيات التعاونية والاتحادات التعاونية بما في ذلك الاتحاد العام التعاوني الاردني المنصوص عليها في المادة (١٨) من هذا القانون وفروعه والاتحادات النوعية بعد الموافقة على ترخيصها وتسجيلها بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ولها بهذه الصفة الحق بتملك الاموال المنقولة وغير المنقولة وابرار الحقوق. بما في ذلك عقود البيع والرهن والاقتراض وقبول التبرعات والهبات والمساعدات والوصايا والقيام بجميع التصرفات القانونية والعمل على تحقيق غاياتها واهدافها بموجب هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه والانظمة الاساسية والداخلية الخاصة بها.

ب- يشترط الحصول على موافقة مجلس الوزراء لقبول التبرعات والهبات والمساعدات والوصايا اذا كانت من مصدر غير اردني.

المادة (١٨) أ- يؤسس الاتحاد العام التعاوني الاردني من جميع الاتحادات للتعاونية الاقليمية والنوعية على اختلاف انواعها ودرجاتها في المملكة.

ب- يجوز لأكثر من جمعية تعاونية متشابهة الاغراض والغايات والنشاطات ان تكون فيما بينها اتحاداً نوعياً، ولايجوز ان يؤسس في المملكة أكثر من اتحاد نوعي لذات الاغراض والغايات.

ج- لايجوز تأسيس أكثر من اتحاد تعاوني اقليمي واحد في المحافظة.

المادة (١٩): الاتحاد العام التعاوني الاردني وفروعه والاتحادات التعاونية والجمعيات التعاونية على اختلاف انواعها واغراضها هي هيئات اهلية يديرها الاشخاص المنتسبون اليها وفقاً للاسس والمبادئ التعاونية والديمقراطية.

المادة (٢٠): تحول القروض التي منحت لاي مدين من المنظمة التعاونية الاردنية الى الجهة التي يحددها مجلس الوزراء بقرار يصدر عنه وتحدد الاحكام والاجراءات والشروط الخاصة بتحويلها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

المادة (٢١): يلغى (قانون التعاون) رقم (٢٠) لسنة ١٩٧١ والتعديلات التي طرأت عليه والانظمة الصادرة بمقتضاه كما تلغى المنظمة التعاونية الاردنية نفسها وتعتبر المؤسسة الخلف القانوني والواقعي للمنظمة التعاونية وتؤول اموالها المنقولة وغير المنقولة والحقوق المصادرة اليها ومشاريعها وجميع الالتزامات المترتبة عليها الى الجهة التي يحددها مجلس الوزراء بقرارات تصدر عنه.

مكتبة العدل

المادة (٢٢): لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

المادة (٢٣): رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

أمين عام مجلس النواب

د. محمد المصالحه

رئيس مجلس النواب

م. سعد هائل السرور

دولة رئيس المجلس:

معالي الدكتور عبد اللطيف عريبات.

الدكتور عبد اللطيف عريبات:

شكراً دولة الرئيس. كنت امل ان يأخذ قانون العمل ما اخذته بقية القوانين ولكن السرعة التي مر بها والامر للمجلس على كل حال.

بخصوص قانون التعاون اقترح ان يحول الى اللجنة القانونية المختصة لان هذا القانون له اهمية خاصة وقانون كبير وواسع وقد جاء بعد معاناة طويلة ومسيرة نسميها مسيرة نيه في موضوع العمل التعاوني وقد جاء هذا القانون فيه الكثير من الملاحظات التي تحتاج الى الدراسة والتحصيل ولا يحسن به ان يمر بالطريقه التي تمر بها القوانين التي لا تعرض على اللجان المختصة. هذا القانون كما قلت جاء بعد مسيرة طويلة من النية في العمل التعاوني وكلنا يعرف المنظمة وما جلبت من ويلات على العمل التعاوني وما سبقها من اعمالها واني اقولها وبكل اعتزاز ان العمل التعاوني في اواخر الخمسينات كان مثالا وكان قدوة عندما كان هناك المعهد التعاوني يؤكد المساهم التعاونيه والعمل التعاوني. ولكن عندما جاء قانون بداية السبعينات وانحرف العمل التعاوني الى منظمه اصبحت اداريه واختلط العمل التعاوني مع العمل التنفيذي مع بنك التعاون مع الاعمال الاخرى المخالفه لمفهوم التعاون واصبحت هذه المنظمه مجالاً لارضاء من لم يجد له مكاناً وعدنا الى نقطة الصفر ونقطة بداية جيدة. هناك ملاحظات على هذا المشروع وهو

عندما نقول هذه المؤسسة هي مؤسسة رسمية ونحن كما نعلم ان هناك ثلاث قطاعات قطاع رسمي حكومي وقطاع عام وقطاع خاص اهلي. هذه المنظمه التي تتعامل مع الاتحاد التعاوني ومع الجمعيات التعاونية يجب ان تكون ذات استقلال مالي واداري كما هو منصوص بالقانون وان تشطب كلمة (رسميه) حتى نخرجها من الدائرة الحكومية.

المادة (١٢) من هذا القانون الحقيقة تضعها في دائرة الدائرة الحكومية المغلفة وهذا بعيد كل البعد عن المنظمة، تتعامل مع الاتحادات التعاونية ومع الجمعيات التعاونية ولا نريد ان نعيد مرة اخرى مأساة ١٩٧٠، ١٩٩٧، هذه المأساة التي واجهها العمل التعاوني.

انا بكل اختصار ادعو الى اعادتها او تحويلها الى اللجنة القانونية ليتم دراستها بالصورة المثلى والمطلوبة وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

السيد طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت:

ابتداءً يا سيدي اعتقد باننا نوافق او نوافق الى الاستماع الى وجهة نظر الحكومة فيما اذا كان هناك مبررات لاستئصال النظر في هذا القانون لان هذا القانون كما تفضل معالي الدكتور عبد اللطيف عريبات قانون مهم ومواده تستحق مناقشة مطولة ارجو ان نستمع الى مبررات البيت فيه بسرعة اذا كانت مثل هذه المبررات قائمة لدى الحكومة.

دولة رئيس المجلس:

هكذا من الأصل

مساعدة الدكتور كمال الشاعر

الدكتور كمال الشاعر:

الحقيقة لم يقدم حسب معلوماتي هذا القانون بصفة الاستعجال. ولذلك نحن في الساعة الاخيره من اليوم الاخير من هذه الدوره ولذلك اؤيد معالي السيد طاهر حكمت ارجو ان نسمع من الحكومه اذا ترى في هذا القانون صفة الاستعجال لكي نناقشه او لا نناقشه.

دولة رئيس المجلس:

دولة السيد مضر بدران.

دولة السيد مضر بدران:

يا سيدي اريد ان اريح الحكومه اللي يطلبو لسماع رايها لو كان لها رأي في موضوع الاستعجال تكلمت قبل ان نتكلم نحن فذلك ليست له صفة الاستعجال وهذا قانون واسع فذلك لا يمكن السير فيه في آخر ساعه في آخر يوم الا اذا فضلتم ان نوجه الى غدا وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

معالي الدكتور جواد العناني.

الدكتور جواد العناني:

من حيث المبدأ أنا لا مانع في عرضه غدا سيدي فيما يتعلق بالقانون أنا كنت اريد ان اذاع عن وجهة نظر اصحاب هذا القانون وأنا اعتقد ان كثير من القطاعات في شوق كبير له، الواقع ان مشكلة ولا تريد ان نخوض في اسباب تعثر المنظمة التعاونية والعمل التعاوني في الاردن اسبابها معروفة وهي اداريه في الدرجة الانسانية وليست تشريعيه فحسب.

من هنا فاني اقترح انا يعني اقدم وجهة النظر الثانية في اخر لحظة واقترح بحثه الان وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

سعادة حماد المعايطه.

السيد حماد المعايطه:



شكراً دولة الرئيس، الجميع يعلم بان القطاع التعاوني رغم المدة الطويله على قيامه يمر بظروف صعبة من نواحي متعددة اهمها الظروف الماليه والاداريه في جهاز المنظمة. وكذلك ما مر به ويمر البنك التعاوني الذي هو يشكل الذراع الثاني لمؤسسة الاقراض الزراعي في دعم المزارعين، لذلك اقترح على الاخوان في المجلس الكريم ان يتم بحث هذا القانون في هذه الجلسة لاهميته وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس:

معالي الاستاذ جودت السبول.

السيد جودت السبول:

انا اتفق مع ما تفضل به الزميل المحترم الدكتور عبد اللطيف عربيات حول ما اصاب مسيرة التعاون والمنظمة التعاونية من عثرات اقول انها

الخاص تماماً ان يتولى التعاون، اما هذه المؤسسة فهي للرقابية وتحسين الاداء ولرعاية العمل التعاوني. القانون قانون سهل ومباشر فيه مؤسسة كأنها المواصفات والمقاييس في الصناعة لاتصنع ولا تدير ولا تجتمع الا لملاحظة نشاط القطاع الخاص.

انا متأكد انه في فراغ الان لان هذا المرفق مجيد اعتقد انه لحق به فشل كبير وانا بكل صدق وامانه متأكد ان هذا القانون ينقل بلدنا نقله متقدمه جدا الى الامام وهناك الاف التعاونيين الذين اصابهم الاحباط لتأخر الحكومات في ان تضع بين يدي مجلس الامة قانوناً مقدماً لهذا القانون مدروس دراسة جيدة وتتولى اذا شاء المجلس الكريم تناوله اليوم عرضه بصورة تفصيليه اكثر للزيك مدى التقدم الذي جاء بهذا التشريع وانا انسب اقراره هذا اليوم وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

معالي السيد مفلح الرحيمي.

معالي وزير دوله:

يا سيدي لا اريد ان اضيف على ما اضاف معالي وزير التعليم العالي والاخوة الاعيان انما هذا القطاع يمر بزمه منذ اثني عشر عاماً وهناك مشاكل كيبك التعاون وهناك الان موظفين المنظمة التعاونية الذين امامكم في الشرفه يستلغون كل اخر الشهر رواتبهم من وزارة الماليه، وهناك الجمعيات التعاونية التي تعثرت بسبب تداعلات في العمل بين عمل حكومي او عمل رسمي او عمل قطاع خاص، القطاع

لم تكن مبررة بحال من الاحوال حتى ال امرها الى ما وصل اليه الحال، لكننا يجب ان نعترف بان الحكومه تنبعت لهذه المشكله وبادرت في محاولة معالجتها معالجة جذرية فاقترحت مشروع القانون المعروض علينا الان ربما كان الوقت لا يسعها للانتظار طويلاً لاشهر ريثما تبدأ عملية الاصلاح لان استمرار الوضع القائم والراهن سيلحق مزيداً من الضرر للمسيرة التعاونية ووضع الجمعيات التعاونية لكن الامر يظل طبعاً متروكاً للمجلس الكريم ليقرر بشأنه ما يراه مناسباً.

دولة رئيس المجلس:

نستمع الى رأي الحكومه معالي الدكتور عبد الله النصور وزير التعليم العالي.

معالي وزير التعليم العالي:

سيدي الرئيس اولا لا يمكن لبلد ناهض ومقبل على نهضة اقتصادية مميزة باذن الله ان يستغني عن مرفق التعاون، لان هذا المرفق من شأنه ان يوحد الجهود تحت عناوين وتحت مواضيع وتحت نشاطات محددة ودقيقة لا يمكن ان تلم بها المؤسسات القائمة حالياً.

مسيرة التعاون في العالم تكبر لانها تقوم بجزء كبير مما تقوم به الحكومات. هذا القانون يعتبر خطوة متقدمة جداً لماذا؟

لخلاف التعاون كما كان قائماً في الماضي حين كانت المنظمة التعاونية تتولى المال وتتولى النشاط اصبحت مؤسسة تعاونية ترقب النشاط وتشجع من بعيد ولا تدخل يدًها فيه، ترك للقطاع

تكونا عند العمل

للتعاوني كما ذكر معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات هو قطاع ثالث ورديف بين القطاع الخاص والقطاع الرسمي وهو القطاع الذي يعمل التعداد والتوازن بين هذه القطاعات ونحن في ظل هذه الظروف لابد من دعم (٨٢٣) جميعه واعطائها والاتحادات النوعيه والاتحادات الاقليميه وميلاد الاتحاد التعاوني العام بموجب هذا القانون.

فاذا تأخر او عدم اقرار هذا القانون في هذه الجلسة انا اعتقد ان هذا القانون سيموت لفترة طويله وسيضرر التعاونيين وينتهي املمهم الذي كانوا ينشدوه في خلال الاشهر الاخيره وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

معالي الدكتور كامل ابو جابر.

الدكتور كامل ابو جابر:

يا سيدي للاسباب التي اوردها معالي وزير التعليم العالي ومعالي الوزير مفلح الرحيمسي اعتقد انه من المناسب النظر في هذا القانون لاد بالفعل مهم وهناك حاجة لقراره الان.

دولة رئيس المجلس:

معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات.

الدكتور عبد اللطيف عربيات:

شكراً دولة الرئيس حقيقة لاختلاف على اهمية هذا القانون وانه قانون عام وشامل ويشمل اكثر من قطاع ونحن بحاجة، لكن لاهمية هذا القانون لا نريد ان يدخل تنوعاً خاصاً بعد ان صبرنا عليه اكثر من ثلاثين عاماً ونريد له ان يكون ويزج الى حيز الوجود قانوناً متكاملًا شاملًا يؤدي الهدف الذي وضع من اجله. في هذا الصباح

قرأنا في الصحف ان هناك مجموعة من القوانين الاقتصادية الهامة التي ستخرج بقوانين موكلته ونحن نقول ان هذا القانون مع بقية القوانين لامتاع ان لم يعقد دورة استثنائية ان يخرج بالصيغة التي يمكن ان يؤدي بها الهدف، لكن هذا القانون كما ذكرت وكرر على اهميته ولا هميته انه بحاجة الى نقاش واسع وبحاجة الى وقت كاف ولا نريد له ونحن في نهاية ساعات قليله من آخر الدورة ان يناقش بتسمية الارقام للمواد كما هو مررنا به اكثر من مرة.

دولة رئيس المجلس:

معالي الدكتور رجائي المعشر.

الدكتور رجالي المعشر:

سيدي من قراءة هذا القانون الواضح انه يكون جزء من مجموعة اجراءات اتخذتها الحكومة لمعالجة القطاع التعاوني واهم ما يمكن العمل التعاوني من الوصول الى اهدافه ان يكون هناك جهة رقابية وجهه للتنسيق واتحاد عام للجمعيات التعاونية للقطاع الخاص منشئها في جميع انحاء المملكة. هذا القانون جاء ليحدد طريقه واسلوب عمل هذه الاتحادات وهذه المؤسسة الرقابية على العمل التعاوني حتى نبعد عنه اي مجال للخطأ فاذا لم يصدر القانون وتأخر سنة معنى ذلك كل اجراءات العمل التعاوني وتنظيماته ستتأخر كل هذه الفترة في رأيي ان العمل التعاوني من الاهمية بمكان ان نقره الان. واذا قرأنا مواد القانون نجد فيه عبارة عن عملية تنظيمية مكمله للعمليات العديدة التي اتخذتها الحكومة في مجال العمل التعاوني بالاضافة الى قضية موظفين

التعاون التي ذكرها معالي الوزير والتي هي مشكله فعلاً.

فارجو ان نبدأ بمناقشة اذا سمحت يا سيدي.

دولة رئيس المجلس:

معالي الدكتور كامل ابو جابر

الدكتور كامل ابو جابر:

لمناقشة هذا القانون اعتقد انه اصبح هناك اجماع.

دولة رئيس المجلس:

اذا الان في مقترح بان لا ينظر في القانون في هذه الساعه طبعاً في مقترح اكبر بالنظر في ذلك.

من يؤيد عدم النظر في القانون في هذه الجلسة؟

معالي طاهر حكمت.

السيد طاهر حكمت:

اسمح لي دولة الرئيس الاقتراح الا بعد هو ان ينظر فيه على وجه الاستعجال لان الاصل هو ان يحال الى اللجنة وارجو ان يصوت على الاقتراح وشكراً سيدي.

دولة رئيس المجلس:

صحيح، اذا الاقتراح الا بعد هو ان ينظر فيه

الان ولا يحال على اللجنة.

من يؤيد هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام:

(١٦ - ٢٥)

دولة رئيس المجلس:

اذا المجلس قرر ان ينظر فيه الان.

معالي مقرر اللجنة القانونية.

السيد طاهر حكمت/ مقرر اللجنة القانونية:

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٧

قانون التعاون

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١): يسمى هذا القانون (قانون التعاون

لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في

الجريدة الرسمية.

قرار مجلس النواب

المادة (١) موافقه.

دولة رئيس المجلس:

المادة (١): سعادة الدكتور كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر:

سيدي الرئيس ارجو اعفاء المقرر من تلاوة

القانون وان يلخص النقاش بمن له رأي باي من

مواده ويكتفي بذلك.

دولة رئيس المجلس:

هل يرى المجلس اعفاء المقرر من التلاوة ونقف

عند كل مادة على حدى؟

السيد الامين العام:

(١٧ - ٢٢)

دولة رئيس المجلس:

اذا معالي المقرر اعفي من التلاوة انما ناتي

للمواد مادة مادة.

المادة (١) هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

موافقه.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢): يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما

هكذا في النص

وردت في هذا القانون المعالي المخصصة لها
اذناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:
المؤسسة: المؤسسة التعاونية الاردنية.
المجلس: مجلس ادارة المؤسسة.

الوزير: رئيس الوزراء او من ينوبه من
الوزراء.

المدير العام: المدير العام للمؤسسة.

قرار مجلس النواب

المادة (٢)

موافقه بعد استبدال كلمة (الوزير) الواردة فيها
والاستعاضه عنها بكلمة (رئيس المجلس).

دولة رئيس المجلس:

معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات.

الدكتور عبد اللطيف عربيات:

المادة (٢) بما يخص بالتعريفات، الوزير: رئيس
الوزراء او من ينيبه من الوزراء.

اذا كان هو رئيس المجلس هو رئيس الوزراء
فاجد ان هذا حقيقة مبدأ استخدمته الحكومات
السابقة وتراجعت عنه لان دولة رئيس الوزراء
هو رئيس لكل الوزراء ورئيس لكل المؤسسات
ولا يجوز ان يكون رئيسا للمجلس الصحي
العالي ورئيسا لمجلس التعاون ورئيسا للمجلس
الاقليمي ثم يعود بعد ذلك ليضع نائباً له وتحت
اسم دولته يتم كل ما يتم وهذه الحقيقة قضية
ادارية مجربة في نظامنا الاداري وتم العودة
عنها فلنكن القطاعات مميزة يرأسها وزراء
او من ينوب عنهم اصحاب الولاية في ذلك فلا
ارى ان يكون رئيس الوزراء هو رئيسا للمجلس
كما جاء في هذه المادة.

دولة رئيس المجلس:

شكراً معالي الاستاذ عبد الله النصور

معالي وزير التعليم العالي:

سيدي الرئيس المبدأ العام انه لا يراد ان يرأس
رئيس الوزراء انشطته الدولة كلها هذا مبدأ
صحيح لقضية الوقت ولقضية التخصص
ولاسباب كثيرة هذا صحيح. لكن من المعلوم ان
قطاع التعاون قد علق به انطباع انه قطاع
زراعي والزراعة هي واحدة من اصغر انشطة
التعاون اذ انها لا تتجاوز ١٤٪ من حجم التعاون
بل ان قطاع الاسكان هو القطاع الاكبر فهو
متعلق حقيقة ايضاً بوزير الاشغال وقطاع
التعاونيات المتعلقة بكل انشطة الدولة كالعناية
الصحية والاجتماعية والائتم والجمعيات والحج
والتربية والتعليم والى آخره، فقطاع التعاون ليس
قطاعاً زراعياً ولا اشغالياً ولا اسكانياً ولا تعليمياً
فحسب بل هي كل ذلك، ولم نريد ان نعطي
انطباعاً ان التعاون هو عمل زراعي ولذلك قيل
ان رئيس هذه الهيئة هو رئيس الوزراء لانها
مؤسسة مظهره لكن له ان ينتدب وزير ما، ينتدب
وزيراً ما وفق مقتضى الحال ووفق الظروف
والاحوال. وانا اعتقد ان هذا اسلم من اعطاء هذا
الموضوع لمعالي وزير الزراعة لانه يوجه
اذهان الناس ان هذا النشاط زراعي فحسب.
ولذلك نرجو قبول هذا المقترح الذي لقي نقاشاً
واسعاً في الصحف وفي الاعلام وفي دوائر
الدولة وفي مجلس الوزراء ومجلس التنمية
وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

شكراً، معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات.

الدكتور عبد اللطيف عربيات:

سيدي الحقيقة بحاجة الى توضيح. اذا كان
الوزير او رئيس الوزراء او من ينوبه لا ندري
من هو الوزير الذي ينوبه رئيس الوزراء ان
اناب؟ ونحن مع معالي وزير التعليم العالي ان
هذا التعاون يشمل كل القطاعات فنحن نسعى الى
تقسيم العمل في المجتمع الى قطاعات وفيها
مسؤوليات محددة مكل من يتولاها وزير او من
في مقامه صاحب ولاية على هذا الموضوع.
فمن هو الوزير من بين الوزراء الذي يكون نائباً
لرئيس الوزراء في هذا المكان؟

ثانياً: يمكن ان يكون على نظام المؤسسات
العامه وخاصة ان هذه المؤسسة ذات استقلال
مالي واداري فيرأسها برتبة وزير يرتبط برئيس
الوزراء ولكنه يبقى مسؤولاً اولاً في هذا المكان
ولا تشغل رئيس الوزراء ولا تستخدم اسم رئيس
الوزراء لهذا المكان دون عمل مباشر ومسؤولية
مباشرة من المسؤول الاول. فالرئيس كما قلنا
هو رئيس جميع الوزراء وجميع المؤسسات فمن
هو الوزير الذي ينوب عن دولته في هذا
المكان؟

دولة رئيس المجلس:

معالي المقرر:

السيد المقرر:

يا سيدي اولاً: اعتقد ان اهمية قانون التعاون انه
ينظم موضوع التعاون وهو موضوع عام

وشامل ويكاد يكون مذهباً اقتصادياً بحد ذاته
ليعض الدول او في بعض مراحلها، ولذلك ليس
مستبعداً ان يكون رئيس الوزراء هو الجهة
الاساسية التي تراس مثل هذا المجلس الذي
يتحكم ويقرر سياسات التعاون.

اننا اعتقد ان اعطاء رئيس الوزراء هذه
الصلاحية فيه وضع للامور في نصابها وتكريس
لاهمية قطاع التعاون.

اما فيما يتعلق بالخيار فيمن ينوبه من الوزراء
الذي ذكره رئيس الوزراء اختيار من ينوبه وهو
قادر على ذلك، الضرورة هو ان ينوب وزير
القانون الجميله مثلاً للضرورة ينوب وزير
صاحب اختصاص فلا ضير من ابقاء هذا النص
كما هو يا سيدي وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

معالي وزير العدل

معالي وزير العدل:

شكراً دولة الرئيس، اعتقد ان هذا النص بهذا
الشكل يعطي مكانه ومرونة اكثر لرئيس الوزراء
لان الامر متجدد ومتغير فقد يرأس المجلس
رئيس الوزراء بنفسه وقد ينوب احد الوزراء مره
وقد ينوب غيره مره اخرى حسب مقتضى الحال
لانه كما ذكر سابقاً ان هذا العمل التعاوني متعدد
الاغراض ليس لجهة واحدة وليس لوزير واحد
مخصص، قد ينوب بمرحلة من المراحل وزير
الزراعة وقد ينوب في مرحلة اخرى وزير
الاشغال العامه حسب مقتضى الحال، وهذا الامر
المتحرك والمرن وهذه السلطة التقديرية لرئيس

شكراً معالي وزير العدل

الوزراء اعتقد انها محموده في هذا التشريع بالذات لانه تشريع لاعمال ولمسائل متعددة الاغراض وليست مساله واحده او صنف واحد من المسائل، وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس:

اذا المادة (٢) معروضه على المجلس الكريم.

هل يوافق عليها المجلس؟

موافقه.

السيد المقرر:

الماده كما وردت في المشروع

الماده (٣): أ- تنشأ بموجب احكام هذا القانون مؤسسة تسمى (المؤسسة للتعاونيه الاردنيه) تتمتع بشخصيه اعتباريه ذات استقلال مالي واداري ولها بهذه الصفة تملك الاموال المنقوله وغير المنقوله والقيام بجميع التصرفات القانونيه بما في ذلك ابرام العقود وقبول الهبات والتبرعات ولها ان تقاضي وتقاضي وينوب عنها النائب العام او المحامي العام المدني في القضايا القانونيه والحقوقيه المتعلقه بها، ولها ان توكل عنها أي محام.

ب- يكون المركز الرئيسي للمؤسسه في مدينة عمان ولها ان تفتح فروعاً لها في انحاء المملكه بقرار من المجلس.

قرار مجلس النواب

الماده (٣):

موافقه كما وردت في المشروع مع اضافه كلمه (رسميه) بعد كلمه (مؤسسه).

دولة رئيس المجلس:

معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات.

الدكتور عبد اللطيف عربيات:

شكراً دولة الرئيس، في ماده (٣) جاء في المشروع المقدم اراه هو الاساس والصحيح وان التعديل المقدم من مجلس النواب حقيقة فيه مخالفة اساسيه، لاننا كما نعلم عندما يضاف الى المؤسسه التعاونيه الاردنيه ويقال انها مؤسسة رسمية واصله كلمه (رسميه) حقيقة يحدث خلل ويتناقض مع الاستقلال المالي والاداري. ونحن في تشريعنا ولا ادري اذا كان ديوان التشريع الم بهذا الموضوع ام لا. نحن نعرف ان في مؤسساتنا في هذا البلد ثلاث مؤسسات مؤسسة رسمية حكومية ومؤسسة عامة ومؤسسة اهليه خاصة، هذه الموجوده المؤسسات الحكوميه الرسميه معروفة في جميع المؤسسات والوزارات الرسميه، المؤسسة العامة هي ذات الاستقلال المالي والاداري كالجامعات وكثير من المؤسسات وبعضها يتلقى مساعده من وزارة الماليه والقائمة طوله امام معالي وزير الماليه للمؤسسات العامة التي تاخذ دعماً من الحكومة ولا تنقيد بنظامها المالي والاداري ببقية التنظيمات بديوان الخدمة او نظام النظام المالي كما جاء في ماده (١٢، ١٠، ٩) من هذا القانون.

لهذا اجد ان ما اضيف بانها مؤسسة رسمية هو اضافه زائدة وتتناقض تماماً مع المشروع الاصلي وانا مع المشروع الاصلي للأسباب التي ذكرت وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

معالي وزير التعليم العالي عبد الله النصور.

معالي وزير التعليم العالي:

سيدي لقد أثرت هذه النقطة بالضبط ويتوسع في مجلس النواب وكما سيجد الساده الاعيان بعد قليل فان المؤسسة التعاونية هي جهة رسمية

مؤسسة رسمية، قبل ان تشكل وزارة التعليم العالي عندما كان لها مجلس ائناء ولها استقلال اداري ومالي وصدر قرار بانها مؤسسة رسمية، فلذلك لا يعيبها ان تكون مؤسسة رسمية واساساً هي في تشكيلها مؤسسة رسمية ولا يعيبها ذلك وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

شكراً، اذا المادة (٣) معروضة على المجلس الكريم للموافقه هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقه.

السيد المقرر

الماده كما وردت في المشروع

الماده (٤):

تتولى المؤسسة الاشراف على القطاع التعاوني وتعمل على تنمية ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للتعاونيين والمجتمعات المحلية وتعزيز الاعتماد على الذات لتحقيق المنافع الاجتماعية والاقتصادية للتعاونيات. وتحققاً لهذه الاهداف تتولى المؤسسة القيام بالاعمال والمهام التاليه:-

أ- تسجيل الجمعيات والاتحادات التعاونية والاشراف عليها.

ب- تقديم الارشاد والتوجيه والخدمات الفنية للجمعيات والاتحادات التعاونية ولاعضائها ومتابعة ومراقبة حساباتها والتصديق على ميزانياتها.

ج- تقديم الدعم الفني للجمعيات والاتحادات التعاونية لتيسير اتصالها بمصادر الاغراض وتأسيس صناديق تعاونيه نوعيه او عامه بهدف

صرفه ليس فيها أي متطوعين وقد ادخلت هذه العبارة حتى نتأكد من اعطاء القطاع الخاص التعاوني استقلاله كامله فلا تختلط المياه ولايدخل التعاونيون المنتخبون في جسم هذه المؤسسة بل تبقى دائرة حكومية للرقابة من بعيد ولا تمد يدها الى التعاون بشكله التفصيلي او الفعلي باي شكل من الاشكال، وقد وافقنا بدون تحفظ على هذا التعديل ونامل من اقراره لهذا التفسير وحتى يطمأن معالي العيين اضافه الى ذلك انه لو حذفنا كلمه (رسميه) فثمة مؤسسات كثيرة هي في حقيقة الحال ليست رسميه ولكن تصدرت قوانينها هذه العبارة بالضبط، فالعبارة اذا حذفنا كلمه (رسميه) سيكون فيها اخلال بالمعنى المقصود الذي قصده الحكومه، ونامل من اقرار هذه المادة بهذا الشكل ولدينا امثلة كثيرة مثل مؤسسة ال البيت اسمها مؤسسة لكن مؤسسة ال البيت ليست دائرة حكومية ليست جهة حكومية، نحن نقصد هنا ان تكون مؤسسة حكومية صرفه للرقابة وللأشراف فحسب.

دولة رئيس المجلس:

دولة الاستاذ مضر بدران.

دولة السيد مضر بدران:

دولة الرئيس في الواقع انها مؤسسة رسمية القانون نفسه يتكلم عنها كمؤسسة رسمية سواء كان بتشكيلها او رئيسها. رئيس مجلس الوزراء واعضاؤها وتعيين المدير العام. والمؤسسة الرسمية احب فقط للتوضيح لئلاخ عبد اللطيف ان حتى الجامعات هي مؤسسات رسمية كما صدر قرار محكمة العدل العليا وقال عنها

مكتبة احمد الاول

تمويل مشاريعها.

د - تنظيم دورات التدريب والتعليم التعاوني لاجتماعات الجمعيات والاتحادات التعاونية والعاملين فيها بما في ذلك تأسيس المعاهد التعاونية ومراكز التدريب لهذه الغاية.

هـ - نشر الثقافة التعاونية بوسائل الاتصال المختلفة مع المواطنين.

و - اعداد مشاريع التشريعات المتعلقة بالقطاع التعاوني في المملكة.

ز - التعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتمكين الجمعيات والاتحادات التعاونية من تنفيذ برامجها التنموية في مختلف القطاعات.

ط - الاشتراك مع الجمعيات والاتحادات التعاونية بتمثيل القطاع التعاوني لدى المنظمات العربية والاقليمية والدولية الرسمية والاهلية.

قرار مجلس النواب

المادة (٤):

موافقة كما وردت في المشروع مع اعادة صياغة عبارة (وتعمل على تنمية ورفع) لتصبح (وتعمل على رفع) مع اضافة عبارة (دون ان تمارس العمل التعاوني بذاتها بشكل مباشر) بعد عبارة (والاقتصادية للتعاونيات).

أ - موافقة

ب - موافقة

ج - موافقة كما وردت في المشروع

د - موافقة كما وردت في المشروع

هـ - موافقة كما وردت في المشروع

و - موافقة كما وردت في المشروع

ز - موافقة كما وردت في المشروع

ط - موافقة كما وردت في المشروع

دولة رئيس المجلس:

المادة (٤) هل هناك ملاحظة عليها او رأي؟

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٥):

أ- يتولى ادارة المؤسسة مجلس ادارة يتم تشكيله على النحو التالي:

١- الوزير: رئيساً

٢- المدير العام: نائباً للرئيس

٣- الامين العام لوزارة الزراعة: عضواً

٤- الامين العام لوزارة المالية: عضواً

٥- الامين العام لوزارة التخطيط: عضواً

٦- المدير العام لمؤسسة الاقراض الزراعي: عضواً

٧- المدير العام للمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري: عضواً

٨- رئيس الاتحاد العام التعاوني الاردني: عضواً

٩- ثلاثة اشخاص من ذوي: اعضاء الخبرة

يعينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير

لمدة سنتين قابله للتجديد.

ب- تحدد مكافآت اعضاء المجلس مقابل

حضور الجلسات بقرار من مجلس الوزراء بناء

على تنسيب الوزير.

قرار مجلس النواب

المادة (٥):

موافقة بعد استبدال كلمة (الوزير) والاستعاضه عنها بكلمة (رئيس المجلس).

موافقة.

اضافه بند جديد برقم (٩) وبالنص التالي: وهو

رئيس الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين

عضواً.

بند (٩) والذي اصبح برقم (١٠) اعاد صياغته

ليصبح بالنص التالي: ثلاثة اشخاص من

الاعضاء التعاونيين يعينهم مجلس الوزراء بناء

على تنسيب رئيس المجلس لمدة اربع سنوات

قابله للتجديد.

فقرة (ب): استبدال كلمة (الوزير) والاستعاضه

عنها بكلمة (رئيس المجلس).

دولة رئيس المجلس:

المادة (٥) هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٦): يتولى المجلس المهام والصلاحيات

التالية:-

أ- وضع السياسه العامه للمؤسسة.

ب- التنسيق مع الجمعيات والاتحادات التعاونيه

لاعداد الخطط والبرامج للقطاع التعاوني في

المملكة.

ج- دراسة واقرار مشروع الموازنه السنويه

للمؤسسة ورفعها الى مجلس الوزراء لاعتماده.

د- اقرار الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

قرار مجلس النواب

المادة (٦)

موافقة كما وردت في المشروع

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على المادة (٦)؟

موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٧) يعقد المجلس الكريم اجتماعاته بدعوه

من الرئيس او نائبه في حالة غيابه مره كل

شهرين على الاقل وكلما دعت الحاجه الى ذلك

ويكون اجتماعه قانونياً اذا حضرته اغلبيه

اعضائه على ان يكون الرئيس او نائبه في حالة

غيابه واحداً منهم ويصدر قراراته بالاجماع او

باغلبية اصوات الحاضرين وعند تساويها يرجح

الجانب الذي صوت معه رئيس جلسه.

قرار مجلس النواب

المادة (٧) موافقة بعد استبدال كلمة (الرئيس)

الواردة في السطر الأول والرابع والاستعانة

عنها بكلمة (رئيس المجلس).

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم على المادة (٧)؟

موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٨):

يعين المدير العام ويحدد راتبه ووسائل حقوقه

مكتبة العدل

المالية وتنتهي خدماته بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على ان يقتزن قرار التعيين بالارادة الملكية السامية.
قرار مجلس النواب
المادة (٨)

اعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي:
يعين المدير العام وفق احكام نظام الخدمة المدنية بقرار من مجلس الوزراء وبناء على تنسيب رئيس المجلس على ان يقتزن قرار التعيين بالارادة الملكية السامية.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟
موافقه.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٩): يتولى المدير العام المهام والصلاحيات التالية:-

أ- تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة التي يضمها المجلس والقرارات التي يتخذها.

ب- ادارة اعمال المؤسسة والاشراف على موظفيها وشؤونها المالية والإدارية.

ج- وضع البرامج التي من شأنها تحقيق اهداف المؤسسة ومهامها وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها للمجلس.

د - اعداد مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة وعرضه على المجلس.

هـ- أي مهام أخرى يكلفه المجلس بها أو تناط به بمقتضى الأنظمة التي تصدر بموجب هذا القانون.

قرار مجلس النواب

المادة (٩):

موافقة بعد شطب كلمة (وضع) الواردة في الفقرة (ج) واستبدالها بكلمة (اقتراح).

دولة رئيس المجلس:

المادة (٩) هل يوافق عليها المجلس الكريم؟
موافقه.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٠): تتكون المواد المالية للمؤسسة من المصادر التالية:-

أ- ما تخصصه الحكومة لها في الموازنة العامة.

ب- الهبات والمنح والمساعدات التي تقدمها المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية ويوافق عليها المجلس.

ج- ريع اموال المؤسسة المنقولة وغير المنقولة.

د- ما يؤول إليها من اموال المنظمة التعاونية الاردنية.

قرار مجلس النواب

المادة (١٠)

موافقه بعد:

ب- اعادة صياغتها على النحو التالي: (الهبات والمنح والمساعدات التي يوافق عليها المجلس شريطة موافقة مجلس الوزراء اذا كانت من مصدر غير اردني).

ج- موافقه.

د- موافقه.

اضافة فقره جديده الى المادة برقم (هـ) على النحو التالي:

هـ- اجور أي خدمات تقدمها.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم على المادة (١٠)؟
موافقه.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١١): تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة نفسها.

قرار مجلس النواب

المادة (١١)

موافقه كما وردت في المشروع

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم على المادة (١١)؟
موافقه.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٢):

تسري على المؤسسة الأنظمة المتعلقة بالشؤون الادارية والمالية واللوازم والاشغال والموظفين المطبقة على الوزارات والدوائر الحكومية.

قرار مجلس النواب

المادة (١٢):

موافقه واعتبار ما ورد فيها فقرة (ب) واطرافه فقرة إليها برقم (١).

أ- ينقل موظفو المنظمة التعاونية ومستخدموها الى المؤسسة عند صدور هذا القانون دون المماس بحقوقهم المكتسبة.

دولة رئيس المجلس:

معالي الاستاذ عبد اللطيف عربيات.

الدكتور عبد اللطيف عربيات:

يا سيدي فقط اريد الاستفسار او التوضيح بين ما جاء في المادة (٣) التي تقول بانها: شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ولها بهذه الصفة الى اخر المادة المعروضة. وبين المادة (١٢): تسري على المؤسسة الأنظمة المتعلقة بالشؤون الادارية والمالية واللوازم والاشغال والموظفين المطبقة على الوزارات والدوائر الحكومية.

لا ادري حتى الان في قاموس التشريع عندنا ان هناك استقلال مالي واداري وبالصيغة الذي جاء في المادة (٣) من مفاهيم ومن صلاحيات ومن حق التقاضي والتملك اموال منقولة وغير منقولة يعطيه استقلال مالي واداري ثم تأتي بالمادة (١٢) لنقول ما نصه في المادة.

فقط للتوضيح ان كان هناك من بوضع لي المعاني.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ الدكتور عبدالله النصور.

معالي وزير التعليم العالي:

سيدي هذه مؤسسة رسمية مستقلة ليست تابعة لأي وزارة ولاي جهة، ليست تابعة لرئاسة الوزراء، رئيسها رئيس الوزراء لكنها ليست من

تكملة من المحضر

جسم رئاسة الوزراء.

ولذلك فلها فصل في الموازنه ولها شخصية اعتبارية ولها حق التملك ولها كل هذه الاوصاف هي اوصاف لازمه وصحيحة وفي محلها، اما المادة (١٢) فكما هو معروف تنظم احوال الموظفين الجدد وتنظم احوال الموظفين المنقلين اليها وقد عكس مجلس النواب التناوب في الفقرتين (أ) عن قصد حتى يستفيد الموظفين القدامى وحتى توفر لهم الحماية فيستثمرون في اعمالهم دون تهديد نفسي او تخوف على مستقبلهم وشكرهم.

دولة رئيس المجلس:

سعادة الدكتور كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر:

تعليق بسيط على تعليق معالي الاخ عبد اللطيف عربيات. لا يوجد علاقة بين المادة (٣) والمادة (١٢). المادة (٣) تنص على انها شخصية اعتبارية ولكنها مؤسسة حكومية رسمية، ولذلك لا من المادة (١٢) ان تسري عليها الانظمة المتعلقة بالشؤون الادارية والمالية واللوازم.

لا اجد العلاقة التي تربط كونها شخصية اعتبارية وبين خاضعة لهذه الانظمة.

دولة رئيس المجلس:

معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات.

الدكتور عبد اللطيف عربيات:

شكراً دولة الرئيس، حقيقة لا يزال السؤال قائم ما معنى الاستقلال المالي والاداري. هل أي وزارة من الوزارات الرسمية الحكومية او

مؤسسة حكومية هي ذات استقلال مالي واداري؟ وما معنى الاستقلال المالي والاداري؟ في الجامعة الاردنية على سبيل المثال من حيث طرح العطاءات وعلاوات الموظفين والتقلات واللوزام وكل ما يجري، هل هي الجامعة الاردنية ذات الاستقلال المالي والاداري هي مثل وزارة التربية والتعليم يقال لها ذات استقلال مالي واداري؟ فقط للتوضيح.

دولة رئيس المجلس:

شكراً، معالي الدكتور عبد الله النسور.

معالي وزير التعليم العالي:

سيدتي سألني معالي الزميل سؤال مباشر: الاستقلال المالي والاداري تعني ما يلي:

اولاً: انها شخصية اعتبارية وقد ذكر ان لها فصلاً خاصاً في الموازنه انها تقاضي وتقاضى منفصلتا عن الوزارة التي قد يخل بها مرتبطة بها. الجامعة الاردنية لو لم ينص على استقلالها المالي والاداري لكان الامر آل الى وزير التعليم العالي ليقاضي نيابة عنها ويقاضى ويمتلك وينصرف بالاموال فاعطيت هي ذمة مالية مستقلة لتتخذ قراراتها بنفسها. هذا هو المقصود. المقصود انها تشغل مستقلة عن غيرها ولكن موازنتها ترد في موازنة الدولة وبالضرورة ان مجلس النواب يقر الموازنه ولكنها ذمة مستقلة وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

شكراً، معالي الدكتور رجائي المعشر.

الدكتور رجائي المعشر:

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٤): تتمتع المؤسسة والاتحاد العام التعاوني الاردني المنصوص عليه في المادة (١٨) من هذا القانون الاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية.

قرار مجلس النواب:

المادة (١٤):

موافقه بعد شطب كلمة (الاعفاءات) والاستعاضه عنها بكلمة (بالاعفاءات).

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقه.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٥):

تخضع حسابات المؤسسة لرقابة ديوان المحاسبه.

قرار مجلس النواب

المادة (١٥):

موافقه كما وردت في المشروع.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقه.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٦): أ- تحدد بالانظمة تصدر لهذه الغاية الاحكام والاجراءات المتعلقة بتأسيس وتسجيل

انا اعتقد ان عدم الوضوح ان عادة المؤسسات المستقلة يكون لها انظمه ماليه واداريه مستقلة الحكومه رأت ان لا يكون لهذه المؤسسة انظمه مستقلة وان تطبق عليها الانظمه المعمول بها في دوائر الدولة. هذا الفراق الوحيد، اما الاستقلال المالي والاداري فهو كما ذكر معالي الدكتور وزير التعليم العالي فهو موجود بحكم المواد التي سبق وأقرأها.

دولة رئيس المجلس

المادة (١٢) معروضة على المجلس الكريم. هل

يوافق عليها المجلس؟

موافقه.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٣):

تعتبر اموال المؤسسة اموالا عامة وتحدد اجراءات وطرق تحصيلها والجهات المخولة بالتحصيل في المؤسسة بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.

قرار مجلس النواب

المادة (١٣):

شطب النص الوارد في المشروع والاستعاضه عنه بالنص التالي: (تعتبر اموال المؤسسة اموالا

عامه ويتم تحصيلها بموجب قانون تحصيل

الاموال الاميرية.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

موافقه.

مكتبة المجلس

ولها بهذه الصفة الحق بتملك الاموال المنقولة وغير المنقولة وابرام العقود. بما في ذلك عقود البيع والرهن والاقتراض وقبول التبرعات والهبات والمساعدات والوصايا. والقيام بجميع التصرفات القانونية والعمل على تحقيق غاياتها واهدافها بموجب هذا القانون الانظمه الصادره بمقتضاه والانظمه الاساسيه والداخليه الخاصه بها.

قرار مجلس النواب:

الماده (١٧)

موافقه كما وردت في المشروع واعتبار ما ورد فيها فقره (أ) وازدافه فقره جديده اليها برقم (ب) على النحو التالي:

ب- يشترط الحصول على موافقة مجلس الوزراء لقبول التبرعات والهبات والمساعدات والوصايا اذا كانت من مصدر غير اردني.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

موافقه.

السيد المقرر:

الماده كما وردت في المشروع

الماده (١٨): أ- يؤسس الاتحاد العام التعاوني الاردني من جميع الاتحادات التعاونيه اللائيميه والنوعيه على اختلاف انواعها ودرجاتها في المملكه.

ب- يجوز لكثر من جمنه تعاونيه متشابهه الاغراض والغايات والنشاطات ان تكون فيما بينها اتحادا نوعيا، ولا يجوز ان يؤسس في

الجمعيات التعاونيه والاتحادات التعاونيه والفروع وجميع الامور المتعلقة بها وشروط العضويه فيها واسلوب ادارتها وحلها والتصرف باموالها وكيفية تشكيل الهيئات العامه لها ومجالس ادارتها واجتماعاتها والمهام المنوطه بكل منها وسائر الامور الاداريه والماليه الخاصه بها وتحديد رسوم الانتساب اليها ورسوم الاشتراك فيها.

ب - تعتبر الجمعيات للتعاونيه المسجله قبل العمل باحكام هذا القانون وكأنها مسجله بمقتضاه.

قرار مجلس النواب:

الماده (١٦):

أ - موافقه كما وردت في المشروع.

ب- موافقه مع اضافة عبارة (شريطة توفيق اوضاعها مع احكامه خلال سنه من تاريخ نفاذه) الى اخر الفقره.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

موافقه.

السيد المقرر:

الماده كما وردت في المشروع

الماده (١٧): تتمتع الجمعيات التعاونيه والاتحادات التعاونيه بما في ذلك الاتحاد العام التعاوني الاردني المنصوص عليها في ماده (١٨) من هذا القانون وفروعه والاتحادات النوعيه بعد موافقه على ترخيصها وتسجيلها بشخصيه اعتباريه ذات استقلال مالي واداري

وتحدد الاحكام والاجراءات والشروط الخاصه بتحصيلها بموجب نظام يصدر لهذه الغايه.

قرار مجلس النواب:

الماده (٢٠)

موافقه كما وردت في المشروع

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقه.

السيد المقرر:

الماده كما وردت في المشروع

الماده (٢١): يلغى (قانون التعاون) رقم (٢٠) لسنة ١٩٧١ والتعديلات التي طرأت عليه

والانظمه الصادره بمقتضاه كما تلغى المنظمه للتعاونيه الاردنيه نفسها وتعتبر المؤسسه الخلف القانوني والواقعي للمنظمه التعاونيه وتؤول اموالها المنقوله وغير المنقوله والحقوق العائده اليها ومشاريعها وجميع الالتزامات المترتبه عليها الى الجبهه التي يحددها مجلس الوزراء بقرارات تصدر عنه.

قرار مجلس النواب:

الماده (٢١)

موافقه كما وردت في المشروع.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقه.

السيد المقرر:

الماده كما وردت في المشروع

الماده (٢٢): لمجلس الوزراء اصدار الانظمه

المملكه اكثر من اتحاد نوعي لذات الاغراض والغايات.

ج- لا يجوز تأسيس اكثر من اتحاد تعاوني اقليمي واحد في المحافظه.

قرار مجلس النواب

الماده (١٨)

موافقه كما وردت في المشروع

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقه.

السيد المقرر:

الماده كما وردت في المشروع

الماده (١٩): الاتحاد العام التعاوني الاردني وفروعه والاتحادات التعاونيه والجمعيات التعاونيه على اختلاف انواعها واغراضها هي هيئات اهليه يديرها الاشخاص المنتسبون اليها وفقا للاسس والمباديه التعاونيه والديمقراطيه.

قرار مجلس النواب:

الماده (١٩)

موافقه كما وردت في المشروع.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقه.

السيد المقرر:

الماده كما وردت في المشروع

الماده (٢٠): تحول القروض التي منحت لاي مدين من المنظمه للتعاونيه الاردنيه الى الجبهه التي يحددها مجلس الوزراء بقرار يصدر عنه

مكتبة المجلس

اللازمه لتنفيذ احكام هذا القانون.

قرار مجلس النواب:

الماده (٢٢)

موافقه كما وردت في المشروع

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

موافقه.

السيد المقرر:

الماده كما وردت في المشروع

الماده (٢٣): رئيس الوزراء والوزراء مكلفون

بتنفيذ احكام هذا القانون.

قرار مجلس النواب:

الماده (٢٣)

موافقه كما وردت في المشروع.

دولة رئيس المجلس:

الماده الاخيريه هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

موافقه.

القانون بمجموعه هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقه. وشكرا معالي المقرر.

((وهذا هو قانون التعاون لسنة ١٩٩٧ كما اقره

المجلس وكما سيرسل للحكومته لاتمام المراسم

الدستوريه عليه)).

مجلس الاعيان

الرقم ١٩٩٧/٢٨/١٥٤

التاريخ

١٩٩٧/٣/١٨

للتوقيع

دولة رئيس الوزراء الأتقم

إشارة الى كتاب دولتكم رقم ت ع ١١١٧/١ تاريخ ١٩٩٧/٢/١٧.

قرر مجلس الاعيان في جلسته الثانية عشرة من الدورة العادية الرابعة

المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/٣/١٨ الموافقة على (مشروع قانون التعاون لسنة ١٩٩٧)

كما ورد من مجلس النواب بشكل معدل.

وقد سبق لمجلس النواب أن قرر الموافقة عليه في جلسته الثانية والعشرين

من الدورة العادية الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/٣/١٦ بالشكل المعدل المذكور.

أبعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور بأعلاه بصيغته النهائية راجياً

التفضل باتمام المراسم الدستورية عليه.

رئيس مجلس الاعيان

أحمد اللوزي

مكتبة

قانون رقم () لسنة ١٩٩٧
قانون التعاون

المادة (١): يسمى هذا القانون (قانون التعاون لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢): يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:
المؤسسة: المؤسسة التعاونية الاردنية
المجلس: مجلس ادارة المؤسسة
رئيس المجلس: رئيس الوزراء او من ينيبه من الوزراء
المدير العام: المدير العام للمؤسسة

المادة (٣):

أ- تنشأ بموجب احكام هذا القانون مؤسسة رسمية تسمى (المؤسسة التعاونية الاردنية) تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ولها بهذه الصفة تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة والقيام بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك ابرام العقود وقبول الهبات والتبرعات ولها ان تقاضي وتقاضي وينوب عنها النائب العام او المحامي العام المدني في القضايا القانونية والحقوقية المتعلقة بها، ولها ان توكل عنها أي محام.
ب- يكون المركز الرئيسي للمؤسسة في مدينة عمان ولها ان تفتح فروعاً لها في انحاء المملكة بقرار من المجلس.

المادة (٤): تتولى المؤسسة الاشراف على القطاع التعاوني وتعمل على رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للتعاونيين والمجتمعات المحلية وتعزيز الاعتماد على الذات لتحقيق المنافع الاجتماعية والاقتصادية للتعاونيات دون أن تمارس العمل التعاوني بذاتها بشكل مباشر.

وتحقيقاً لهذه الاهداف تتولى المؤسسة القيام بالاعمال والمهام التالية:-

- أ- تسجيل الجمعيات والاتحادات التعاونية والاشراف عليها.
- ب- تقديم الارشاد والتوجيه والخدمات الفنية للجمعيات والاتحادات التعاونية ولاعضائها ومتابعة ومراقبة حساباتها والتصديق على ميزانياتها.
- ج- تقديم الدعم الفني للجمعيات والاتحادات التعاونية لتيسير اتصالها بمصادر الاقراض ولتأسيس صناديق تعاونية نوعية او عامة بهدف تمويل مشاريعها.
- د- تنظيم دورات التدريب والتعليم التعاوني لاعضاء الجمعيات والاتحادات التعاونية والعاملين فيها بما في ذلك تأسيس المعاهد التعاونية ومراكز التدريب لهذه الغاية.
- هـ- نشر الثقافة التعاونية بوسائل الاتصال المختلفة مع المواطنين.
- و- اعداد مشاريع التشريعات المتعلقة بالقطاع التعاوني في المملكة.
- ز- التعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتمكين الجمعيات والاتحادات التعاونية من تنفيذ برامجها التنموية في مختلف القطاعات.
- ط- الاشتراك مع الجمعيات والاتحادات التعاونية بتمثيل القطاع التعاوني لدى المنظمات العربية والاقليمية والدولية الرسمية والاهلية.

مكتبة الأصول

المادة (٥):

١- يتولى ادارة المؤسسة مجلس ادارة يتم تشكيله على النحو التالي:

- ١- رئيس المجلس: رئيسا
- ٢- المدير العام: نائبا للرئيس
- ٣- الامين العام لوزارة الزراعة: عضوا
- ٤- الامين العام لوزارة المالية: عضوا
- ٥- الامين العام لوزارة التخطيط: عضوا
- ٦- المدير العام لمؤسسة الاقراض الزراعي: عضوا
- ٧- المدير العام للمؤسسة العامة للسكان والتطوير الحضري: عضوا

- ٨- رئيس الاتحاد العام التعاوني الاردني: عضوا
- ٩- رئيس الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين: عضوا
- ١٠- ثلاثة اشخاص من الاعضاء التعاونيين يعينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس المجلس لمدة اربعة سنوات قابلة للتجديد.
- ب- تحدد مكافآت اعضاء المجلس مقابل حضور الجلسات بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس المجلس.

المادة (٦): يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية:-

- أ- وضع سياسة العامة للمؤسسة.
- ب- التنسيق مع الجمعيات والاتحادات التعاونية لاعداد الخطط والبرامج لقطاع التعاون في المملكة.
- ج- دراسة واقرار مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة ورفعها الى مجلس الوزراء لاعتماده.
- د- اقرار الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

المادة (٧): يعقد المجلس اجتماعاته بدعوة من رئيس المجلس او نائبه حالة غيابه مره كل شهرين على الاقل وكلما دعت الحاجة الى ذلك ويكون اجتماعه قانونيا اذا حضرته اغلبية اعضائه على ان يكون رئيس المجلس او نائبه في حالة غيابه واحدا منهم ويصدر قراراته بالاجماع او بأغلبية اصوات الحاضرين وعند تساويها يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة.

المادة (٨): يعين المدير العام وفق احكام نظام الخدمة المدنية بقرار من مجلس الوزراء وبناء على تنسيب رئيس المجلس على ان يقترن قرار التعيين بالارادة الملكية السامية.

المادة (٩): يتولى المدير العام المهام والصلاحيات التالية:-

- أ- تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة التي يضعها المجلس والقرارات التي يتخذها.
- ب- ادارة اعمال المؤسسة والاشراف على موظفيها وشؤونها المالية والادارية.
- ج- اقتراح البرامج التي من شأنها تحقيق اهداف المؤسسة ومهامها وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها للمجلس.
- د- اعداد مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة وعرضه على المجلس.
- هـ- أي مهام اخرى يكلفه المجلس بها او تناط به بمقتضى الانظمة التي تصدر بموجب هذا القانون.

المادة (١٠): تتكون الموارد المالية للمؤسسة من المصادر التالية:-

مكتبة الأصل

أ- مخصصه الحكومة لها في الموازنة العامة.

ب- الهبات والمنح والمساعدات التي يوافق عليها المجلس شريطه موافقه مجلس الوزراء اذا كانت من مصدر غير اردني.

ج- ريع اموال المؤسسة المنقولة وغير المنقولة.

د- مايؤول اليها من اموال المنظمة التعاونية الاردنية.

هـ- اجور أي خدمات تقدمها.

المادة (١١): تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة نفسها.

المادة (١٢): أ- ينقل موظفو المنظمة التعاونية ومستخدموها الى المؤسسة عند صدور هذا القانون دون المساس بحقوقهم المكتسبة.

ب- تسري على المؤسسة الانظمة المتعلقة بالشؤون الادارية والمالية واللوازم والاشغال والموظفين المطبقة على الوزارات والدوائر الحكومية.

المادة (١٣): تعتبر اموال المؤسسة اموالا عامة ويتم تحصيلها بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية.

المادة (١٤): تتمتع المؤسسة والاتحاد العام للتعاوني الاردني المنصوص عليه في المادة (١٨) من هذا القانون بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية.

المادة (١٥): تخضع حسابات المؤسسة لرقابة ديوان المحاسبة.

المادة (١٦): أ- تحدد بأنظمة تصدر لهذه الغاية الاحكام والاجراءات المتعلقة بتأسيس وتسجيل الجمعيات التعاونية والاتحادات التعاونية والفروع وجميع الامور المتعلقة بها وشروط العضوية فيها واسلوب ادارتها وحلها والتصرف باموالها وكيفية تشكيل الهيئات العامة لها ومجالس ادارتها واجتماعاتها والمهام المنوطة بكل منها وسائر الامور الادارية والمالية الخاصة بها وتحديد رسوم الانتساب اليها ورسوم الاشتراك فيها.

ب- تعتبر الجمعيات التعاونية المسجلة قبل العمل باحكام هذا القانون وكأنها مسجلة بمقتضاه شريطة توفيق اوضاعها مع احكامه خلال سنه من تاريخ نفاذه.

المادة (١٧): أ- تتمتع الجمعيات التعاونية والاتحادات التعاونية بما في ذلك الاتحاد العام التعاوني الاردني المنصوص عليها في المادة (١٨) من هذا القانون وفروعه والاتحادات النوعية بعد موافقه على ترخيصها وتسجيلها بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ولها بهذه الصفة الحق بتملك الاموال المنقولة وغير المنقولة وابرام العقود بما في ذلك عقود البيع والرهن والاقتراض وقبول التبرعات والهبات والمساعدات والوصايا والقيام بجميع التصرفات القانونية والعمل على تحقيق غاياتها واهدافها بموجب هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه والانظمة الاساسية والداخلية الخاصة بها.

ب- يشترط الحصول على موافقه مجلس الوزراء لقبول التبرعات والهبات والمساعدات والوصايا اذا كانت من مصدر غير اردني.

مكتبة العدل

المادة (١٨) أ- يؤسس الاتحاد العام التعاوني الاردني من جميع الاتحادات التعاونية الاقليمية والنوعية على اختلاف انواعها ودرجاتها في المملكة.

ب- يجوز لكثر من جمعية تعاونية متشابهة الاغراض والغايات والنشاطات ان تكون فيما بينها اتحاداً نوعياً، ولايجوز ان يؤسس في المملكة اكثر من اتحاد نوعي لذات الاغراض والغايات.

ج- لايجوز تأسيس اكثر من اتحاد تعاوني اقليمي واحد في المحافظة.

المادة (١٩): الاتحاد العام التعاوني الاردني وفروعه والاتحادات التعاونية والجمعيات التعاونية على اختلاف انواعها واغراضها هي هيئات اهلية يديرها الاشخاص المنتسبون اليها وفقاً للاسس والمبادئ التعاونية والديمقراطية.

المادة (٢٠): تحول القروض التي منحت لاي مدين من المنظمة التعاونية الاردنية الى الجهة التي يحددها مجلس الوزراء بقرار يصدر عنه وتحدد الاحكام والاجراءات والشروط الخاصة بتحصيلها بموجب نظام يصدر بهذه الغاية.

المادة (٢١): ينفي (قانون التعاون) رقم (٢٠) لسنة ١٩٧١ وتعديلات التي طرأت عليه والانظمة الصادرة بمقتضاه كما تلغي المنظمة التعاونية الاردنية نفسها وتعتبر المؤسسة الخلف القانوني والواقعي للمنظمة التعاونية

وتؤول اموالها المنقولة وغير المنقولة والحقوق العائدة اليها ومشاريعها وجميع الالتزامات المترتبة عليها الى الجهة التي يحددها مجلس الوزراء بقرارات تصدر عنه.

المادة (٢٢): لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

المادة (٢٣): رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

رئيس مجلس الاعيان

أحمد اللوزي

أمين عام مجلس الاعيان

زيد الزريقات

مكتبة المحام

الحقيقة اجدني في هذه اللحظة التي يختتم فيها المجلس الكريم دورته العادية ومن حسن الصدف انه يعقد هذه الجلسة في آخر يوم من من الدورة العادية مما يدل على ان المجلس قد قام بمسؤولياته التشريعية ومسؤولياته الوطنية ومسؤولياته القومية على احسن اداء. كان يتابع الليل بالنهار واحيانا بسرعه تبدو غاية في الالتزام والانتماء لان الاحداث لا تنتظر ولان المسؤوليات لا تتوقف. والحقيقة مما يدل على ان الديمقراطية هي حوار والراي الاخر والمشاركة واتخاذ القرار الذي يخدم الوطن ويخدم الامه ويضع هذا البلد العزيز الذي يشكل درعا قويا في كيان الامه انه يحمل مسؤولياته الوطنية والقومية والانسانية بقيادة جلالة الملك المعظم على خير اداء مما اكسبه مكانه عاليه واداء متميزا وان شاء الله هذه التشريعات وهذه السياسات والمواقف ستجعل من سياسة بلدنا ان يكون لها المردود الخير على هذا الشعب الطيب وعلى وطننا وعلى امتنا.

وكل عام وانتم بخير وشكرا لكم جميعا.

دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء:

شكرا دولة الرئيس وكل الشكر للاعيان الكرام فنهاية هذا اليوم لا تعني نهاية دورة تنقطع فيها دورة وحركة مسيرة الديمقراطية الاردنية انه يوم من ايام الديمقراطية المتواصلة، أو ان سيدي الرئيس لا يزال هناك قلعة يتحدثون عن الديمقراطية ولا يمارسونها لذلك اما انهم غير

مؤمنين بها او انهم قد عجزوا عن تسخيرها لخدمة ذاتهم وذواتهم. اما نحن فقد كنا وسنظل من الذين يحترمونها ويخشونها سيدي الرئيس حملنا في ضمائرنا اطارا لفكر وبرنامجا لعمل وصناعا لقرار تنفيذي نحو روا واهداف متجدده رسمها القائد الاعلى وسيد القرار الاول جلالة سيدنا المفدى.

ربما سيدي الرئيس ان اسلوبنا لم يكن مألوفا لجهة الارتقاء باساليب الحوار والبحث عن قواعد اللقاء والتعاون والتشاور من خلال الصراحة والصدق والجرأة ووضوح الرؤيا وذلك من اجل تعبئة وتجديد الطاقات والكفاءات لمعالجة المشكلات وتحقيق الطموحات وبناء المؤسسات فتحدد الحقوق والواجبات لجميع المواطنين والسلطات وبذلك يثبت الذي ضمنه يتم التطور والتقدم دون جموح او جمود.

سنبينا سيدي الرئيس الديمقراطية كان العمل الوطني لم نكتف بالخطوط والشعارات العريضة الرنانة ولكننا احترمنا التفاصيل والبرامج المحددة والتنفيذ الامين وكنا نؤمن ام المواطنه هي الحقوق بالواجبات لا في شهادات الاصول ولا في اختلاف المناصب. كنا نخشى الديمقراطية سيدي الرئيس لاننا نحترمها ولانها مفتاح للمناخ المطلوب للاصلاح والبناء والنماء وان لم تكن مفتاحا سحريا كنا نخشاها لاننا نقدرها رقابة مسؤوله تمنع الشطط والانزلاق في مهاوي اشكال الفساد المتعدد ولقد نجحت ديمقراطيتنا وترسخت ونجحت القوى الاردنية ونجح مجلس

الامه وكل الفعاليات أي كانت الوانها في الطيف السياسي المتعدد الالوان نجحت في ان تكون مسؤوله وان تكون جامعة وطنية. نجحنا سيدي الرئيس كلنا على جميع النقاط في خط مسيرتنا الهاشمية الخيره سواء كنا في نقطة على يمين الوسط او كنا على يساره او كنا مع اكثريه وسط هذه السيره وتوسطها. كل التهاني والى مبروك لراعي الديمقراطية وحاميها سيد الشعب ومبروك للاردنيين هذا اليوم احتفاء بمحطة على طريق العمل الوطني الديمقراطي نحمل ويحمل فيه الجميع الهم ويشدون فيه معا الهمه وسيظل الاردن

((انتهت الجلسة))

رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

امين عام مجلس الاعيان
زيد الزريقات

شكرا سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس:

شكرا دولة الرئيس.

السيد الامين العام:

٤- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

دولة رئيس المجلس:

ترفع الجلسة.

شكرا لراعي العمل